

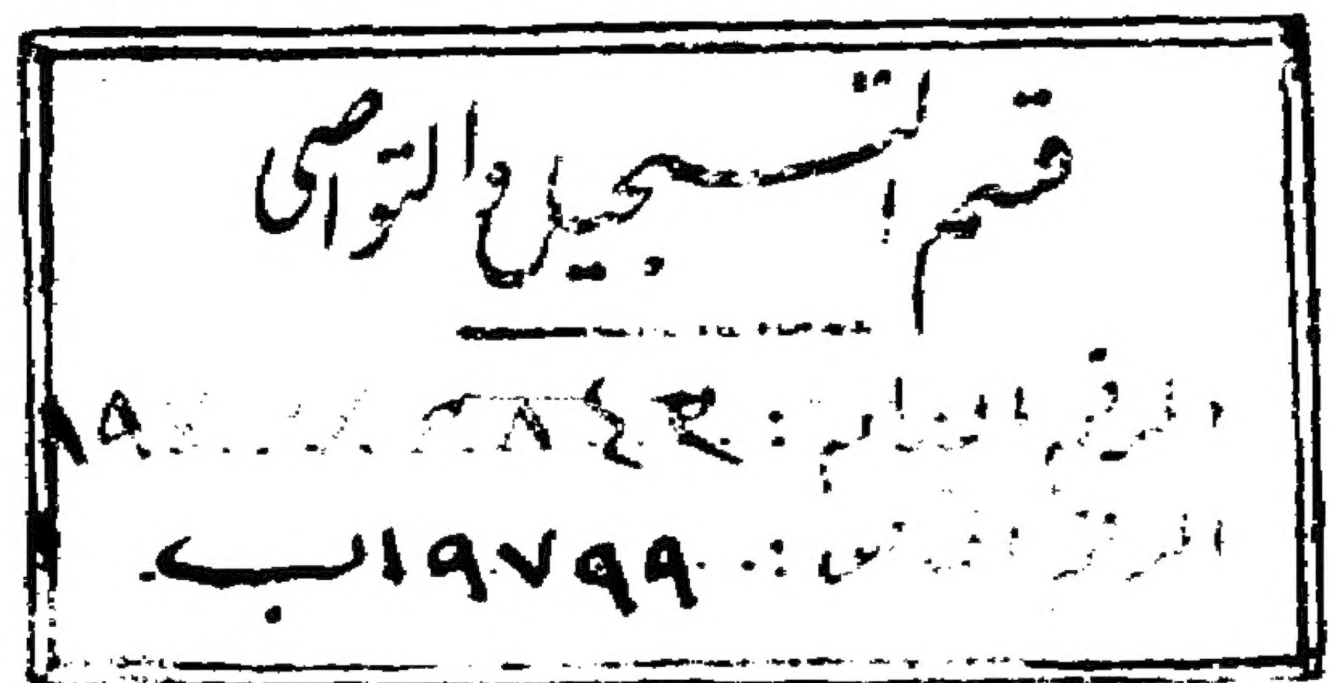
نهاية الفصـد والتوسـل  
لفهم قوله الدور والتسلسل  
من حاشية خاتمة المحققين  
العلامة سيدى محمد  
الامير

تأليف علامة زمانه ونايعة عصره وآية سيد الادباء وجمجمة اللطفاء  
الشيخ أحمد عبد الرحيم عليه سبحانه الرحمة والرضوان آمين

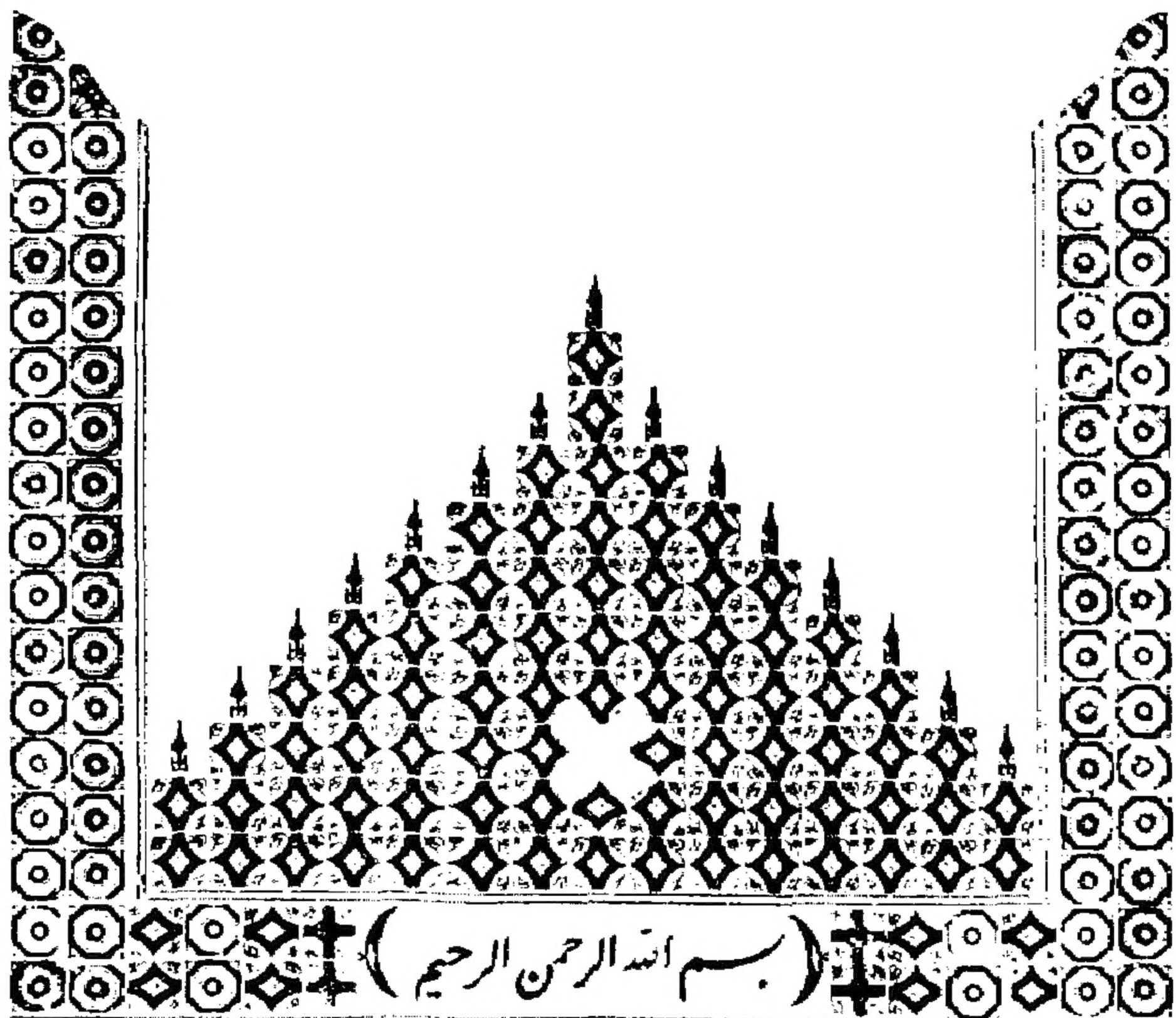
(الطبعة الاولى)  
بالمطبعة الاميرية بيولاقي مصر المحمية  
سنة ١٣٠٣  
هجريه

نهاية القصـد والتوسـل  
لفهم قوله الدور والتسلسل  
من حاشية خاتمة الخققين  
العلامة سيدى محمد  
الامير

تألف علامة زمانه وناطقة عصره وآتة سيد الادباء وبمجة اللطفاء  
الشيخ محمد عبد الرحيم عليه سحائب الرحمة والرضوان آمين



(الطبعة الاولى)  
بالمطبعة الاميرية بيولاى مصر المحمية  
سنة ١٣٠٣  
هجريه



الحمد لله الواجب والشكر له بقلب منه واجب أحسنه لا إلى نهاية  
وأشكره طبق ما في الآية وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة مستغفر ليس  
عنه بالإله وأشهد أن هذا أنا أحمد رسول الله الخاتم تعالى كوكبه في حسنه  
عن كونه أخاتم من به عقد الممكات انتظم وفوقه ليس إلا الله في العظم  
صلى الله عليه كما يليق وسلم صلاة وسلاما هم اللامعرفة سلم وعلى سائر  
النبين والمرسلين وآل كل والصحابه أجمعين ما بدعي عليه السوء داروسني  
بشر بقوله فلنعم دار أو ما تسلسلت نعمه وتو إلى جوده وكرمه (أما بعد)  
فيقول من طول عمره على التقصير ثاوي أحمد بن عبد الرحيم بن مسعود بن  
أب السعد الطهطاري قد غفلت عن من الدهر برهة جلا فها السرور  
بعد الحجاب وجهه فرأيت أجل ما ينقط به وخير من مطالعة حواشي خاتمة



المحققين سيدى محمد الامير على شرح الشيخ عبد السلام على جوهرة أبيه  
فى علم الكلام فهى حواش شئت اليها الرجال وتنافسست فيها قول  
الرجال سيما فى قولة التسلسل والدور فقد وقع فيها الاضطراب والمور  
فبعد الاطلاع استخرت الله فى شرح هذه القولة وان كنت لأحاذى  
الامير واكن لكل زمن رجال ودولة فلم على أبلغ مبلغ الرجال وأشرب من  
مشربهم الصافى الزلال فشرحتهم اشرح ابرك كن اليه الوذ ويكمد من  
محاسنه الضد

شرح لاهل النهى بالحسن مبيتهم \* فاقصر مقالك عنه أيها اللاهى  
فانه بلسان الحال معتذر \* من حقوة صدق عن ذا اللاد بالله  
مزجتهم باليسهل الوصول مدخلا فيه عبارات الاصول \* وسعيت  
نهاية القصد والتوسل لفهم قولة الدور والتسلسل ألبسه الله حلة  
القبول ونقع به فهو خير مأمول \* واعلم انه لما كان واجب الوجود انما  
يثبت بابطال الدور والتسلسل عند المحققين حتى ذكر فى شرح المقاصد ان  
بعضهم توهم صحة الاستدلال بحيث لا ينتقل الى ابطال الدور والتسلسل  
وذكر أنهم استدلو بوجود منها أنه لو لم يكن فى الموجودات واجب لمكانت  
بأسرها ممكنة فيلزم وجود الممكنات بذواتها وهو محال وتطرق فيه بأن وجود  
الممكن من ذاته انما يلزم لو لم يكن كل ممكن مستندا الى ممكن آخر لا الى نهاية  
وهو معنى التسلسل كتب المحقق سقى الله تعالى ثراه من صيب الرحمة ما تتمناه  
بعد أن انسحب على جملة المستقبلة ذيل بسملته والجدلة على قول الشرح  
وكل من وجب افتقار العالم اليه لا يكون وجوده الا واجبا لا جائزا والالزم  
الدور والتسلسل عند قول المصنف فواجب له الوجود (قوله والا) يمكن  
وجوده ليس الا واجبا الخ كان جائزا اذ لا واسطة بينهم ما فى كل موجود فاذا



ارتفع أحدهما ثبت الآخر بلا ريب - ولو كان جائزا (لزم) أحداً من (أما  
 (الدور) أو التسلسل الباطل ان اتفاقاً في طريق الاستدلال على ان فاعل العالم  
 واجب الوجود لا في طريق اثبات قدم العالم وحدوثه ففيه خلاف في التسلسل  
 مشهور - تأتي الإشارة اليه ان شاء الله قال البيهقي الا ان طريق الاستدلال  
 النلاسة على ثبوت واجب أن قالوا العالم ممكن بذاته فلا بد له من موجب  
 فان كان واجبا فهو المراد وان كان ممكناً فلا بد له من علته يترجح به وجوده عن  
 عدمه فاما ان يلزم الدور والتسلسل واما ان ينتهي الى واجب وهو المطلوب  
 وطريق المتكاملين أن قالوا تبين حدوث العالم وكل حادث فله محدث فاما ان  
 ينتهي الى قديم لا يفتقر الى غيره واما ان يلزم الدور والتسلسل (أى لانه لو كان)  
 وجوده (جائزا لاحتاج لمرجح) يرجح طرفه عن طرف العدم سواء قبل بتساويهما  
 في الممكن وهو الرابع أو بأن العدم أولى به من الوجود السابقة عليه - نتم  
 الحاجة على الثاني أشد منها على الاول وان استويا في أصل الاحتياج الى  
 مرجح (دفعاً) ما لا مندوحة عنه على التوازن عند عدم المرجح من (التحكيم أى  
 تكلف) أى ارتكاب التعسف في اثبات (حكم) من الاحكام لا من  
 كاثبات الوجود الجائز هنا الدلالة (من غير مقتض) ينتضيه وداع به استدعيه  
 فحصل انه حكم بشطر واحد وعدول عن الآخر بلا شاهد ولا جرم ان هذا  
 المرجح أيضاً لا بد لوجوده من مرجح يرجحه عن العدم دفعاً للتحكيم (ثم مرجحه  
 مثله) يحتاج لمرجح (لانه قادم المماثلة) بين الجميع في جواز الوجود المقتضى  
 للمرجح دفعاً للتحكيم (فان استمر) أى دام أمر ما لحق من المبرجات على  
 الاحتياج دواما (هكذا) أى مثل ما سبق منها (فهذا) (تسلسل) حيث  
 تسلسل أمر المبرجات أى اتصل بعضها ببعض الى ما لا نهاية في المختار وثنى  
 تسلسل متصل بعضها ببعض ومنه سلسلة الحديد اهـ (والا) يستمر هكذا

بل عاد الى الاول مباشرة أو بواسطة (ف) هو (دور) سبتي (حيث دار الامر  
ورجع لمبدئه) أي المرح الاول والخينيتان ابيان مناسبة اللغة الاصطلاح  
وقد ظهر مما تترعدهم اندراج الدور في التسلسل وللا مام اللقائي كلام يأتي  
(ان قلت) سؤال يؤخذ مما سبق مقدر على لسان سائل يريد ابطال الملازمة  
بين جواز وجود الاله والدور والتسلسل محصله لان سلم تلك الملازمة بل يكون  
مثلا المؤثر الاول في الموجودات هو الجائز المحتاج للمرجح (يكون المؤثر  
الثاني) في الاول واجب الوجود (أو) يكون (من بعده) أي الثاني من  
المؤثرات فمن قبله (واجب الوجود) وجوده من ذاته (ف) حينئذ يتم كون  
المؤثر الاول مثلاً جائز الوجود والثاني أو من بعده واجبه (لا يحتاج) للمرجح  
أصلاً لعدم التماثل (ولا دور) هنا (ولا تسلسل قلنا) في دفع هذا السؤال  
اذا ثبت أن الثاني أو من بعده واجب الوجود (ف) باذن (هو الاله و) أما غيره  
فليس الها بل هو (حينئذ) فرد (من) جملة افراد العالم لا تأثير له في شيء من  
الاشياء (لقيام الادلة الموضحة) عباراتها (في محملها) أي محالها المذكورة  
مبسوطة فيها وهي مباحث الالهيات (على ان الاله تام القدرة) لا يشغله  
مقدور عن مقدور (عامها) لا يعجزه أمر من الامور قال السعد على  
العقائد النسفية لان العجز عن البعض نقص وافتقار الى مخصص مع أن  
النصوص القطعية ناطقة بشمول القدرة فهو على كل شيء قدير لا كما تزعم  
الفلاسفة من انه لا يقدر على أكثر من واحد والنظام انه لا يقدر على خلق  
الجهل والتبجح والبلخي انه لا يقدر على مثل مقدور العبد وعامة المعتزلة انه  
لا يقدر على نفس مقدور العبد (غنى عن الاستعانة بغيره ولا تأثير لاحد معه  
في فعل من الافعال) لانه لو أثر غير واجب الوجود لكان محتاجاً لمن يعينه في  
تأثيره فينتفي كونه تام القدرة عما هو وقد ثبت تمام قدرته وعمومها (وفي



شرح المصنف) أى مصنف جوهرية التوحيد للقطب الشهير الفريد الشيخ  
 ابراهيم القاني عفا الله به كاتبه تعريفا للدور والتسلسل (ما) أى كلام (نصه)  
 الذى لا يحتمل التأويل (حقيقة الدور) اصطلاحاً (توقف الشئ على ما) أى  
 شئ آخر قد (توقف) هذا الشئ الآخر (عليه) أى ذلك الشئ يوضح هذا  
 ما فى المواقف وشرحه فى مقصداً امتناع الدور عن الامام كل واحد منهما على  
 تقدير الدور مفتقراً الى الآخر المفتقر اليه أى الى ذلك الواحد فىلزم حينئذ  
 افتقاره أى افتقار كل واحد الى نفسه وهو محال اذا الافتقار نسبة لا تتصور  
 الا بين شيئين فكيف يتصور بين الشئ ونفسه اه ثم ذلك التوقف (اماً بمرتبة)  
 ان كان المتوقف والمتوقف عليه اثنين (وهو) ما يقال له الدور (المصرح)  
 لظهور استحالة أو التوقف فيه بمجرد النظر (أو بمراتب) ان كانت المتوقفات  
 فوق اثنين (وهو) ما يقال له الدور (المضمر) لخفاؤه بالنسبة للمصرح  
 ان قلت هذا لا يشمل التوقف بمرتين أى واسطتين زيداً ووجد عمراً وعرو  
 أو وجد بكراً وبكرراً ووجد زيداً فالواجب زيادته والعنونة عنه بعنوان خاص  
 كالأخرين قلنا المراد بمراتب فى الشق الثانى ما يعبر به بين اصطلاحاً كما  
 يعلم من قولهم وأشارنا اليه أو بمراتب ان كانت فوق اثنين فهو شامل له معنون  
 عنه بعنوانه (وحقيقة التسلسل) اصطلاحاً على ما فى المواقف وشرحه أن  
 يستند الممكن فى وجوده الى علة مؤثرة وتستند تلك العلة المؤثرة الى علة  
 أخرى مؤثرة فيها وهلم جرا الى غير النهاية وقال المصنف (ترتيب أمور غير  
 متناهية) أى غير منقطعة الترتيب سواء رجعت الى الاول أم لا (ف) حينئذ بين  
 الدور والتسلسل عموم وخصوص مطلق إذ (كل دور تسلسل فى المعنى) ولا  
 عكس (ولهذا) أى لكون كل دور تسلسلاً فى المعنى (وبما يقتصر) فى بعض  
 المؤلفات مثلاً (على بيان بطلان التسلسل فقط) ولا يتعرض فيها للبيان



بطلان الدور المحتاج اليه أيضا (فيظن من لا خبرة) أي علم (له) بحقيقة ما و أن  
 التسلسل يشمل الدور (تقصير) الشخص (المقتصر) على بيان بطلان  
 التسلسل مع أنه مندرج فيه (تنبيه) • قرر عن الخشي أن التقصير العدول  
 عن الشيء مع احسانه بخلاف القصور فهو العدول عنه لعدم احسانه (اه)  
 ما للمصنف (وأخذ هذا) أي فهم المصنف ادراج الدور في التسلسل (من كلام  
 السعد) التفتازاني (في شرح المقاصد حيث قال مانصه المبحث السادس  
 يريد) أي أريد بما في مقاصدي (بيان استحالة الدور والتسلسل وعبر عنهم ما  
 بعبارة جامعة) أي شاملة (لهم ما وهو) يستعمل (ان يتوالت) في اليومى بدل  
 وهو وهى أي العبارة قالت كبرهنا ليس لرجوع الضمير لبيان لان البيان وقع  
 ثم بعد ما هنا تعريف بل باعتبار الخبر ونقل هذه العبارة أيضا بالنظية توافق  
 لا يتوالت وأظنه هو ما في المقاصد حيث قال عبر في شرح المقاصد عن الدور  
 والتسلسل بعبارة شاملة لهم ما وهى ان يتوالت أي يتتام (عروض) أي قيام  
 الوصف (بالعلمية) أي كون الشيء محتاجا اليه في وجود آخر (و) (بالعلمية)  
 أي كونه محتاجا قال في المواقف وشرحه ونصورا احتياج الشيء الى غيره  
 ضرورى حاصل بلا اكتساب فان كل أحد يعلم احتياجه الى أمور واستغنائه  
 عن أمور والتصور السابق على التصديق الضرورى أولى بأن يكون ضروريا  
 فالاحتياج اليه في وجود شيء يسمى علمه وذلك الشيء المحتاج يسمى معلولا اه  
 وذلك كعروض المؤثرية والاثريّة (لا الى نهاية) أي انقطاع لذلك العرض  
 سواء رجعت المعارضات الى الاول وهو الدور أم لا وهو التسلسل فلا تنافي  
 بين كلاميه هنا وآخر أو قد أشار الى ما قلناه مصورا ذلك بقوله (بأن يكون  
 كل ما) أي فرد (هو معرض للعلمية معروض للمعلولية) باعتبارين أي كل  
 ما قام به احدهما واتصف به اقام به الاخرى واتصف بهما (ولا ينتهى الى ما)

أى فرد من العلة محض (تعرض له العلية دون المعلولة) وان ابتدئ بعمل  
 محض من جهتنا يوصف بالمعلولة لا بالعلية كما سيوضح ان شاء الله تعالى (فان  
 كانت المعروضات) لكل من العلية والمعلولة (متناهية) أى راجعة  
 لمبدئها (ف) هذا (هو الدور) ويكون (بمرتبة ان كانا) أى معروضات كل من العلية  
 والمعلولة فردين (اثنين) يكون (بمراتب ان كانت المعروضات افرادا  
 (فوق الاثنين والـ)) تكن المعروضات المذكورة متناهية (ف) هذا (هو  
 التسلسل) كلامه (ف) علم منه أنه (اكتفى المصنف) رحمه الله (في عدم  
 النهاية المأخوذة) له بقوله غير متناهية (في) تعريف (التسلسل بما في صدر  
 عبارة السعد) في شرح مقاصده وهو من قوله ان يتوالى الى لا الى نهاية حيث  
 جمعهم ما في تعريف جامع لهم ما وأخذ عدم النهاية فيه ما فن ثم أدرج المصنف  
 (ولو التفت) أى نظر (المعجزها) أى عبارة السعد ووجه له فان كانت  
 المعروضات الخ (المشهور) بينهم ويجل قدره عن عدم الاطلاع عليه (لما  
 أمكنه ادراج) حقيقة (الدور في) حقيقة (التسلسل) اكنه لم يلتفت اليه  
 فأمكنه الادراج (فتأمل) ما بين كلام المصنف وعجز عبارة السعد من التنافي  
 حيث ذاك أدرج وهذا فصل وما بين كلامي السعد وأولاً وآخر من شبه التنافي  
 واجعل ما قدمناه لك من الجمع بين عينيك وثبت به في هذا المقام قديمك  
 (وقوله) أى السعد ومرتبات ان كانت فوق الاثنين هو معنى قول المصنف وهو  
 المضمهر وهو ما فيه أكثر من واسطة كالمثال السابق وقوله (بمرتبة ان كانا اثنين)  
 هو معنى قول المصنف و (هو) الدور (المصرح وهو ما) أى الذى (الواسطة  
 فيه واحدة) يوضحه (زيداً ووجد عمرو وأوجد زيداً) زيد من جهة كونه  
 أولاً في المثال متقدم على نفسه من جهة كونه ثانياً فيه اذ هو أولاً ووجد عمرو  
 الموجد له ثانياً وكذا متأخر من جهة كونه ثانياً عن نفسه من جهة كونه أولاً



اذ هو ثانياً أثر عام والذي هو أثره أولاً فيكون متقدماً على نفسه مرةً أخرى  
 عنها ولا يكن (التقدم والتأخر هنا بمرتبة) واحدة (والمراد بهما الواسطة وهو عمرو  
 في المثال) المذكور متوسطه بين زيد أولاً ونفسه ثانياً أولاً لكونه واسطة في تقدم  
 زيد وتأخره عن نفسه (وبعضهم) كالعضد في المواقف (يجعله) أي يقتصر على  
 جعل الدور في مثل ما (هنا بمرتبتين وصدر به) أي بهذا الوجه (العلامة)  
 الشهاب سيدي أحمد (المالوي) أي جعله أول كلامه (في الحاشية) على هذا  
 الكتاب مقدماً له على الوجه الأول للدلالة على أولوية مدقته ورجوعه لاه على  
 وإنما صح جمع له فيما تقدم بمرتبة بناءً على أن المراد بهما الواسطة وجعله هنا  
 بمرتبتين (بناءً على أن المراد بالمرتبة) هنا (المكان المعنوي أي الحالة المقتضية  
 للتقدم) والتأخر ولا مشاحة في الاعتبار ويمكن المغالبة بين التوقف في كلام  
 المصنف السابق والتقدم في التوقف مرتبة والتقدم اثنتان ووجهه كما يؤخذ  
 من اليوسى أنه اعتبر في التقدم تقدم الشيء على نفسه وذلك أن كلاً تقدم على  
 الآخر من حيث أنه فاعل مفعول ولزم من ذلك أن يتقدم كل على نفسه من  
 حيث أنه فاعل فاعلهما وية آخر عنها من حيث أنه مفعول مفعولها ولا شك أن  
 التقدم بمرتبتين وأما التوقف فقد اعتبر فيه توقف الشيء على غيره ولا شك أنه  
 ليس فيه الأمر بمرتبة واحدة ولو اعتبر بهما توقف الشيء على نفسه جاءت فيه  
 مرتبتان أيضاً وكذا لو اعتبر في ذلك تقدم الشيء على غيره كان هكذا فلا إشكال  
 (و) بيان كونه بمرتبتين حينئذ أنه (ظاهراً في المثال) المذكور زيد  
 أوجد عمر الخ قد (تقدم على) نفس (زيد) من جهة كونه ثانياً (بمرتبة) أي حالة  
 (تأثيره فيه) المعنوية (ثم زيد) من جهة كونه أولاً قد (تقدم على عمرو بمرتبة)  
 معنوية (أيضاً) هي تأثيره فيه (فانه) أي زيداً من جهة كونه أولاً  
 (مؤثر فيه) أي عمرو (من قبل) أي قبل تأثير عمرو فيه (في مكان) هنا



مرتبتان معنويتان متتاليتان للتقدم هما تأثير عمر وفي زيد من جهة كونه  
 ثانياً وتأثير زيد قبل من جهة كونه أولاً في عمر وفان (زيد) من جهة كونه  
 (أولاً) في المثال يكون حصوله (سابقاً) أي متقدماً (على) حصول (نفسه)  
 من جهة كونه (ثانياً) فيه (بمرتبتين) معنويتين تأثير عمر وفيه من جهة  
 كونه ثانياً وتأثيره هو من جهة كونه أولاً في عمر ولأنه مقدم على عمر والمقدم  
 على نفسه هو والمقدم على المقدم على شيء متقدم على ذلك الشيء ضرورة وكذا  
 يكون زيد متأخراً من جهة كونه ثانياً عن نفسه من جهة كونه أولاً بمرتبتين  
 معنويتين هما أثرية من جهة كونه ثانياً لعمر وأثرية عمر وله من جهة  
 كونه أولاً لأن زيداً من جهة كونه ثانياً أثر عمر وفيه متأخر عنه وعمر أثر له من  
 جهة كونه أولاً وفيه متأخر عنه أيضاً والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك  
 الشيء ضرورة ويزيد هذا المقام المدمج توضيحاً ما للمعقق السنوسي في شرح  
 الكبرى وأما إبطال الدور فلما فيه من كون الشيء الواحد سابقاً على نفسه  
 مسبوقاً به أماً لزم وسبقية على نفسه فلان صانعه أثر له فيجب أن يتقدم على  
 صانعه لوجوب سبق المؤثر على أثره لكنه هو أيضاً أثر لصانعه فيجب أن يتقدم  
 أيضاً لصانعه عليه لعين ما ذكرنا من أن يتقدم بمرتبتين لأنه مقدم على صانعه  
 المتقدم على نفسه والمقدم على المتقدم على شيء متقدم على ذلك الشيء ضرورة  
 وكذلك أيضاً يجب أن يتأخر عن نفسه بمرتبتين وهو الذي عنيت بقولي  
 مسبوقاً به وذلك لأنه أثر لصانعه في تأخر عنه وصانعه أثر له في تأخر عنه  
 والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة وبالجملة فاللازم  
 في الدور أن يتقدم حصول الشيء على حصول نفسه بمرتبتين وأن يتأخر حصوله  
 عن حصول نفسه بمرتبتين والتقدم والتأخر على ما ذكرنا من اللازم

ويشبه هذا الشكل اللطيف

فاذا نظرت فيه على الوجه المعتاد وجدت زيدا أولا جهة يمينك ونفسه ثانيا  
 جهة يسارك وقد ترسب بينهما عمرو ولا شك في تقدم زيد أولا على نفسه ثانيا  
 لتقدمه أولا على عمرو والمقدم عليه ثانيا ولا شك في تأخر زيد ثانيا عن نفسه  
 أولا لتأخره عن عمرو والمتأخر عنه أولا وكل مرة تبين كما علمت (فتأمل) في الكلام  
 يوضح لك المقام (ان قلت) لان سلم الدور هنا لانه لا دور الا مع اتحاد جهة التوقف  
 وهنا قد (انفككت) أي اختلفت (جهة التوقف) اذا أحدهما متوقف  
 (من حيث كونه أثرا) الا آخر متوقف عليه من حيث كونه (مؤثرا  
 ف) حينئذ (لا دور) حاصل (قلت) في دفع هذا نفع ما قلت من انك كالجهة  
 التوقف هنا بكون أحدهما أثرا والآخر مؤثرا بل (هما) أي الاثرية  
 والمؤثرية (ثابتان لكل) من المتوقف والمتوقف عليه (لا يخرجان عن جهة  
 الوجود) أي وجود كل من المتوقف والمتوقف عليه (الخارج) فلا يوجد  
 أحدهما خارجا الا اذا كان الآخر موجودا فيه فيوجد فيه صدق على كل  
 منهما ما نه أثر ومؤثر لان أحدهما أثر فقط والآخر مؤثر فقط حتى تختلف  
 الجهة و (انما مثال اختلاف) جنس (الجهات) لمطلق التوقف (ما) أي  
 الكلام الذي (سبق لك) تحقيقه (في) بحث (الاستدلال على) وجود  
 (الصانع بالعالم) العلوي والسفلي حيث استدلل عليه به (ف) قد اختلفت جهتا  
 التوقف هنا (لان العالم يتوقف على) وجود (الصانع في تحقق الوجود في  
 الخارج) لاني المعرفة والعلم اذ لم يكن موجودا قبل غير معرفته حتى  
 يتوقف على المعرفة (والتوقف على العالم معرفة الصانع والعلم به) لا وجوده  
 اذ هو موجودا لا وأبدا (ان قلت) دليلكم منقوض بالاضافيات بان يقال  
 كما في شرح المواقف كل من - ما منتهى إلى الآخر فيلزم افتقار كل الى نفسه  
 فلو صح ما ذكرتم لامتنع المضافات اه أي لانه (قد حصل الدور في)ها ايضا



على زعمكم صحة ما ذكرنا من (الابوة مع البنوة ونحوهما) له في لزومكم  
ايضا منعهما واللازم باطل فكذا المزموم (قلت أجاب الامام) الرازي (كافي  
شرح المواقف) مع المن (ب) ما حاصله ان هذا لا يرد نقضا (لان الاضافات)  
أمور (اعتبارات) في الازهان (لا وجودها) في الخارج فلا توصف بالافتقار  
أصلا فضلا عن أن يفتقر كل الى الآخر (وكلامنا في الموجودات) الخارجية  
(لانها هي التي يقال فيها التوقف) لا في الاعتبار الذهنية (أو) يجاب (أن  
غاية ما فيهما) أي المتضايفين أن تلازمهما على تقدير كونهما موجودين ليس  
لافتقار كل منهما الى صاحبه بل علمته (اتحاد) أي وحدة (السبب المقتضي  
لهما) هو كما رأيت بطرة شرح المواقف استلزام كل منهما الآخر فلا نقض  
بوجه (وقريب منه) أي الجواب الثاني (ما) أي الذي (اشتهر) بين أهل العلم من  
(ان هذا) الدور الواقع في نحو الابوة مع البنوة (دور معي) أي مصاحبي اذ  
لا خلاف بينهم ما الا في اعتبار وحدة السبب في الجواب الثاني وأما التلازم  
فهو يؤول الى توقف المعية (وهو توقف كل) من المتضايفين (على مصاحبة  
الآخر) معناه كما قال بعض المحققين ان تعقل النسبتان معاً من غير أن تتقدم  
احدهما على الاخرى ثم ان تعقل النسبتين معاً لا يسـتـلـزم أن يكون ذلك  
بطريق التصديهما بل معناه ان تعقل ذات الاب بوصف كونه أباً يسـتـلـزم  
ويستعقب تعقل ذات الابن بوصف كونه ابناً واذ تعقلته كذلك انتقلت لتعقل  
ذات الاب بوصف كونه أباً وهكذا وبهذا التقرير يدفع ما يقال ان النفس  
لا تلتفت لشيئين معاً فمعنى تعقل النسبتين معاً (وهو) أي الدور المعى  
(موجود بين كل متلازمين) غير متنازع في وقوعه لانه لا يلزم فيه ما في السبق  
مما ذكر (و) انما (المستحيل الدور السابق) النسبة ووجه التسمية فيه  
كالذي قبله ظاهر ان ما بعدهما واستحالة هذا (لما فيه من التناقض من جهات



مختلفة وهو) ما يلزم من (أن الشيء) الواحد (سابق) أي متقدم على حصول نفسه (لأسابق) عليه وذلك بواسطة سبقه للغير ولا سبقه كما سبق قال البيهقي فان قيل أما التقدم الزماني في الدور فيبين الاستحالة ولم لانقول انه تقدم ذاتي لازماني قلنا لا فرق بينهما في الاستحالة على ما لا يخفى ومن ثم وافق الحكماء على استحالتها مع ان تقدم الواجب عندهم ليس زمانيا بل ذاتيا اهـ أقول والتقدم الذاتي هو الذي اعتبره في المقاصد حيث قال أما الأول أي استحالة الدور فلا استحالة تقدم الشيء على نفسه بالمعنى الذي يصح قولنا وجد فوجد على ما هو اللازم في العملية حيث يصح وجدت حركة اليد فوجدت حركة الخاتم بخلاف العكس ثم قال فان قيل تقدم الشيء على نفسه غير لازم لان الاحتياج الى الاحتياج الى الشيء لا يلزم أن يكون محتاجا الى ذلك الشيء اذ العلة القريبة كافية واللازم التخلّف قلنا ما لم توجد البعيدة لم توجد القريبة وما لم توجد القريبة لم يوجد المعلول وهو معنى الاحتياج اهـ وقوله (متأخر) عن نفسه (لامتأخر) عنها لازم لما قبله و يصح ارادة السبق واللاسبق والتأخر واللاتأخر عن الغير فيهم ما لا عن النفس وان كان لازما و يصح التوزيع والجاري في عباراتهم هو ما قررناه الكلام (و) ايضا ما يلزم من ان الشيء الواحد (مؤثر لا مؤثر وأثر لا اثر) على قياس ما قبله (وانه هو) أي تحققت هويته خارجا (وليس هو) أي لم تتحقق والتناقض (للمغايرة بين المتقدم والمتأخر) أي السابق واللاسابق والمتأخر واللامتأخر كما هو منواله السابق ومثله ما بعده ان قلت المغايرة لا تصلح علة للتناقض فالسواد يغاير البياض ولا تناقض قلنا المراد مغايرة خاصة تقتضي عدم الاجتماع والارتفاع كما يفيد التقييد بين المتقدم والمتأخر (و) بين (الاثر والمؤثر) وكون الشيء هو وليس هو (تلزم هذه المستحيلات) كلها في كل واحد مما اعتد فيه الدور السبق وان أردت كلاما جاليا يتعلق

بالدور بعد هذا الكلام المفصل (ف) لنذكر لك كلاما ملتبسا (بالجملة) فنقول  
 (استحالة الدور تعلم بالضرورة) فلا تحتاج لنظر وما ذكره كرويد ليس  
 استدلالا بل هو تنبيه قال العلامة العديدي في صورة الدليل لان  
 الضروريات قد يتنبه عليها الزالة لما يكون في بعض الازدهان المتناصرة من  
 الخفاء (أو) ان لم تعلم ضرورة فهي (تسكاد) ان تعلم كذلك فلا تحتاج لكبير  
 كلفة في النظر (قالوا) أي العلماء أو خصوص المتكلمين ولما في هذا الدليل  
 من المناقشات التي قد لا يتم جواب بعضها التي بما يشعر بالتبري وهو قالوا  
 ويستدل على بطلانه أي الدور (أيضا) كما استدلل عليه بالتناقض (ياحد  
 أدلة بطلان التسلسل) الاحدى عشر (الآتية) بعد (وهو) الاول منها  
 في العدو حاصله على ما يؤخذ من المواقف وشرحها (ان مجموع) ما في السلسلة  
 المشقة على الممكات التي لا تقتناهي بحيث لا يدخل فيها غيرها ولا يخرج عنها  
 شيء منها وكذا (ما في الدور) بالاولى (حادث ضرورة حدوث كل جزء) من  
 اجزائه واحتياج المجموع اليها واحتياج الحادث اولى بان يكون حادثا ولا  
 واسطة في الموجودات بين القدم والحدوث (ف) حينئذ (لا بد للمجموع من مؤثر)  
 يؤثر فيه (فاما) ذلك المؤثر (نفسه) أي المجموع فيلزم أن يكون الشيء موجودا  
 قبل نفسه (وهو هذان أو) ذلك المؤثر (بعضه) فيلزم ان ذلك البعض أو وجد  
 نفسه لان موجود الكل موجود لاجزائه كلها ومن جملة ذلك الجزء (الشيء  
 لا يكون علة لنفسه وغيره) اذا بطل كون المؤثر نفس المجموع أو بعضه  
 (تعيين أنه) أي المؤثر (أمر خارج عنه) أي المجموع لان الممكن محتاج  
 في وجوده الى سبب وجوده (فليكن) الخارج وحده (هو المؤثر في كل جزء) من  
 الاجزاء (وانتقض الفرض) لانا قد فرضنا ان كل واحد من الاعداد مستند  
 الى آخر منها فاذا كان الامر الخارج موجودا لجزء من الاجزاء فلا يكون ذلك



الجزء مستند الى علة موجودة داخله والا توارد موجودان على معيول واحد  
شخصي واذا لم يستند ذلك الجزء الى علة داخله كان طرفا لتلك السلسلة  
فتكون متناهية مع فرضها غير متناهية (فليتأمل) في هذا الدليل فانه غير  
سديد لما ان للفلسفي أن يقول العلة الخارجة اما ممكنة والفرض أن لا يخرج  
عن الممكنات شيء منها وان لم يلزم خلاف الفرض أو واجبة والواجب واحد  
لا يصدر عنه الا واحد حقيقي وما هنا ليس كذلك فبطل كونه خارجا وقد بطل  
قبل كونه نفسه أو بعضه فلا مؤثر حينئذ وهو باطل أيضا وعلى سلامة هذا  
الدليل من هذا التأمل ففيه من قبل الفلاسفة اعتراضات أربعة ونقض تأتي  
بعضها خاص بالتسلسل وبعضها في دور وقد يسلم بعضها (نم)  
استدراك على ما يتوهم من بطلان الدور باحد أدلة بطلان التسلسل من أنه  
لامناقضة مع أنه (في التعبير بذلك) أي لفظ مجموع (في) جانب (التسلسل)  
لا الدور (مناقضة) من قبل الفلاسفة توجهت (من حيث ان المجموع) كالجميع  
والجملة (يؤذن) أي يشعر (بالتناهي) لان ما لا يتناهي ليس بمجموع بل  
ذلك انما يتصور في المتناهي (والفرض) أي المفروض عندهم (عدمه)  
أي التناهي (و) لكن أجيب عن هذه المناقشة بان (هذا نزاع لفظي)  
اذ المراد بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها واحد منها وهذا  
اعتبار مع قول في الامور المتناهية وغير المتناهية فيكفي ملاحظة حالة شاملة  
لجميع آحادها انما يمنع أن يتصور كل واحد مما لا يتناهي منفصلا و يطلق  
عليه المجموع بهذا الاعتبار (كما) هو بحروفه (في شرح السيد علي المواقف)  
من محلين ومنفصلين ان هذا النزاع ليس حقيقة يابرجع لاه معنى بل هو لفظي  
(يرجع لجرد) اللفظ و (العبارة يمكن التنصيص) أي التباعد (عنه) والخاص  
منه (ب) عمل القول بعدم صحة اطلاق المجموع هنا على ارادة المتناهي وهو



الامور التي لها صيرورتها والقول بعينه على (ارادة غير المتناهي) وهو  
 الممكنات المتسلسلة الغير المتناهية بحيث لا يخرج عنها واحد منها (وأورد)  
 من قبل الفلاسفة (أيضا) على ابطال التسلسل بحدوث المجموع (كافي شرح  
 السيد على المواقف) بالنظر ان الاتحاد الممكنة المتسلسلة الى غير النهاية  
 اذا كانت متعاقبة لم يكن لها مجموع موجود في شيء من الازمنة اه ومحصله (ان  
 التسلسلة المتعاقبة) اي الموجودات افرادها بعضها عقب بعض كالحرركات  
 الفلكية (لم تجتمع في الوجود) في زمن ما فليس ثم هيئة مجمعة يقال لها  
 مجموع يحكم بحدوثه فيحتاج لمؤثر (وأجيب) عن هذا الايراد (بأنه) أي  
 كلامنا في العلل المؤثرة كما شرح بذلك في شرح المواقف وهو (مبنى على)  
 القول بـ (وجوب اجتماع العلة والمعلول) قال في المواقف وشرحها بحيث أن  
 تكون موجود مع المعلول أي في زمان وجوده والا أي وان لم يجب ذلك بل جاز  
 أن يوجد المعلول في زمان ولم توجد العلة في ذلك الزمان بل قبله فتد افتراقا أي  
 جاز افتراقهما فيكون عند وجود العلة لا معلول وعند وجود المعلول لا علة  
 فليس وجوده لوجودها فلا علية بينهم - ما فان قيل حينئذ ما معنى قولهم العلة  
 متقدمة على المعلول قلنا كما قالوا معنى تقدم العلة على معلولها هو أن العلة  
 يجزم بان ما لم يتم لها وجود في نفسها لم توجد غيرها فهذا الترتيب العقلي المسمى  
 بالتقدم الذاتي وهو المصحح لقولنا كانت العلة فكان المعلول من غير عكس فان  
 أحد الايشك في أنه يصح أن يقال تحركت اليد فتتحرك الخاتم ولا يصح أن يقال  
 تحرك الخاتم فتتحرك اليد في الضرورة هناك معنى يصح ترتيب المعلول على  
 العلة ويتنوع من عكسه اه ثم لما كان يتوهم من دفع الايرادين المتقدمين تمام  
 الدليل استدرك بـ (نعم يرد) علينا (كافي شرح مقاصد السعدا) وجود الهيئة  
 المجمعة (أمر) (اعتباري) ذهني (لا زيادة له في الخارج على وجودات الاتحاد

(ف) يكون علة المجموع نفسه بمعنى أنه (يكفي) في وجوده (مؤثر في كل واحد)  
 من غير حاجة الى أمر خارج عنه. بان يكون الثاني علة لـ الأول والثالث للثاني  
 وهكذا فكل واحد من الآحاد علة منها ولمالم يكن المجموع المأخوذ على هذا  
 الوجه غير الافراد لم يحتاج الى علة خارجة غير علل الافراد ولا امتناع في تعليل  
 الشيء بنفسه على هذا الوجه ولا يخفى ان هذا الايراد مبني على أن المراد  
 بالمجموع الهيئة الاجتماعية لكن في شرح المواقف أن للمجموع معنيين  
 أحدهما المركب من الهيئة ومعرضها فيصير بها شيئا واحدا وليس مرادا  
 هنا أنه ليس موجودا ولا يمكن الوجود أيضا لان الهيئة الوجودانية العارضة  
 في العقل أمر اعتباري يتنوع وجوده في الخارج واستحالة جزء من المركب  
 مستلزمة لاستحالة الكل والثاني معروض تلك الهيئة فقط وهو المراد هنا وهو  
 موجود ممكن يحتاج الى علة خارجة عنه ونقل عن شرح المقاصد بناء هذا  
 الايراد على المعنى الثاني حيث أورد أن المجموع به هذا المعنى هو معنى الاتحاد  
 وليس له وجود مغاير لوجودات الاجزاء فينتهز يختار ان علة الجميع نفسه بان  
 يعمل كل واحد من اجزائه بما قبله على الترتيب الطبيعي ولا استحالة فيه انما  
 المستحيل تعليل واحد معين بنفسه لما فيه من تقدم الشيء على نفسه أو نقول  
 لا علة لهذا الجميع لاستغنائه عن العلة بوجود كل واحد من اجزائه عن علة  
 ولا وجود له غير واجب السيد عنه بالفرق بين تعليل واحد من السلسلة بآخر  
 منها وبين تعليل مجموعها بمجموعها وهما أمران متغايران بينهما الزوم والثاني  
 بدهي البطلان لان العلة الموجدة للشيء واحد مركب من آحاد متناهية  
 أو غير متناهية بحيث أن تتقدم عليه بالوجود وتقدم الشيء على نفسه بالوجود  
 باطل وفي بطلان الاول خفاء يستدل عليه ببطلان الثاني ورجاء يؤخذ مما يأتي  
 في وأنت خير الخ رد هذا الجواب تأمل (و) قيل لئلا من قبل الخصم العلة لا لكل



لا يجب أن تكون علة موجودة لكل واحد من اجزائه حتى يلزم من كون العلة  
الموجدة للسلسلة جزءاً منها كون ذلك الجزء موجوداً لنفسه اذ (الزم أصل  
الدليل) أي الزمن الخ (في الهيئة المركبة من القديم والحادث) أنها مجموع  
حادث فلا بد له من مؤثر فاما الخ (فانا) معاشراً أهل السنة (نقول انها حادثه)  
فان الواجب اذا أثر في ممكن كان مجموعهما وذلك المجموع من حيث هو مجموع  
لا شك أنه ممكن لا احتياجه الى جزئه الذي هو غيره (ف) حينئذ (لابداهما) أي  
الهيئة المذكورة (من مؤثر فاما انفسهما الى آخر ما سبق) في تقرير الدليل ويعتنع  
أن يكون ذلك الموجود مجرد الكل منها لا امتناع كون الواجب أثر الشيء  
(وجوابه) من قبلنا (ان هذه) أي الهيئة المركبة من القديم والحادث (فيها  
بعض) قديم (ذاتي الوجود) لا يستند لشيء وهو (يستند التأثير) في الغير (اليه  
بخلاف سلسلة الممكنات فكاهما مستوية في الحدوث الذاتي) يجب استنادها  
لغيرها ولا يصح استنادها لنفسها أو بعضها (فآل) أي رجع الامر (الى ان  
قولنا الهيئة المركبة من القديم والحادث حادثه) بالنظر الى بعضها الممكن فقد  
(حكم عليها بالحدوث من حيث بعض اجزائها) الحادث (فقط) لامن  
حيث البعض القديم والامساح ذلك الحكم (بخلاف ما قالوه) أي الفلاسفة  
فأنهم نظروا للجميع لا للبعض (فتدبر) ما ذكر ولا تسلم أنهم أن يقولوا يمثل  
ما قلنا الماعلم أن الكلام في الممكنات المنتقاة (وأنت خبير) مما سبق قبل  
عن السعد خلافاً للسيد (بأنه) لازيادته لوجود الهيئة المجتمعة في الخارج على  
وجودات الآحاد و (لو كان المجموع وجوداً زائداً على وجود كل واحد) من  
الآحاد (ا) كان شيئاً آخر مغايراً لها اذ الزائد على الشيء غيره و (تحتم علينا  
الاعتراض) السابق (في المركب من القديم والحادث) فيقال هذا المجموع  
حادث فلا بد له من مؤثر فاما الخ ولا يصح الجواب بما سبق من أن فيه بعضاً ذاتي

الوجود الخ لان الفرض أن المجموع زائد على الآحاد فهو غيرها فلا يكون فيه  
 بعض قديم والالزم وجود قديمين فيه وفي الآحاد وهو محال وقد يقال لا تحتم  
 للاعتراض اذن لانه وان لم يصح الجواب بما سبق أمكن بان المجموع اذ كان زائدا  
 كان مستندا للواجب الذي في الآحاد لا في الهيئة فتأمل جدا (قالوا) أي  
 الخصوص كافي المقاصد لم لا يجوز أن تكون السلاسل غير متناهية فتكون علة  
 خارجة عن هذه داخلية في تلك من غير انتهاء إلى الواجب فينشد (المجموع  
 حادث) لكنه لم يستند لنفسه أو بعضه أو أمر خارج واجب حتى يلزم ما ذكرتم  
 وانما هو (مستند) لفرد جائز ليس من هذه السلسلة بل (لفرد) جائز  
 (من سلسلة أخرى) أي ثانية غيرها (لانها يهاتها ومجموع الثانية) كذلك  
 (مستند لفرد) آخر جائز (من) سلسلة (ثالثة لانها يهاتها) أيضا (وهكذا)  
 إلى ما لانها يهاتها في السلاسل الغير المتناهية (قلنا) في دفع ذلك (يورد) أي  
 يجذب (الكلام) المتقدم الذي قلناه في مجموع الاجزاء من ان المجموع حادث  
 الخ ويقرر مثله (في مجموع السلاسل) فيقال ان مجموع السلاسل حادث لان كل  
 جزء من أجزائه التي هي السلاسل حادث ضرورة حدوث كل جزء من  
 أجزائها وبعد ايراد تقرير مثله هنا (فليستظر) فانه يلقي على مثال ما سبق من  
 غير اختلاف في الالفاظ والله أعلم الدليل (الثاني من أدلة بطلان  
 التسلسل) الاحد عشر (القطع والتطبيق) أي الدليل المسمى بذلك لقطعنا  
 النظر فيه عن زيادة افراد وتطبيقنا عددا على نفسه لنتظروها بعد زيادة  
 الافراد (وهذا) الدليل (هو عمدتها) وعليه التعويل في كل ما يدعى تناهيه قال  
 في المواقف لجريانه في الامور المتعاقبة في الوجود كالحركات النامية وفي  
 الامور المجتمعة سواء كان بينهم ما ترتيب طبيعي كالعمل والمعاملات أو وضعي  
 كالأعداد ولا يكون هذا الترتيب أصلا كالنفوس الناطقة المفارقة له (و) هو



أيضا (أشهرها) بينهم وذلك (بان تفرض) من معلول ما يطربق التصاعد الى غير  
نهاية جملة ومما قبل له بمتناه الى غير نهاية أيضا جملة فيحصل هناك جملتان غير  
متناهيتين احدهما زائدة على الأخرى بقدر متناه كان تفرض (سلسلة) أي  
جملة (من الآن لما لانهاية له في الازل وتقطع) بها انفسها من الطوفان الى  
مالانهاية له في الازل اب نظر عددها غير مقتطعة مع مقتطعة هل يزيد عددها  
قبل التقطع على نفسه بعده أولا وذلك بعد جعل كل فرد من الجملة غير مقتطعة  
بازا فرد منها مقتطعة وايس المراد أنك تقطع سلسلة (أخرى) غير تلك (من  
الطوفان مثلا لا أول) أي نهاية له في الازل لان المطبق عليه في الحقيقة  
عين المطبق لكن بعد زيادة حوادث عليه كما قال السنوسي وقال في شرح  
المقاصد أول الكتاب لو وجدت سلسلة غير متناهية الى علته محضة فينقص من  
طرفها المتناهي واحد فيحصل جملتان احدهما من المعلول المحض والثانية  
من الذي فوق ثم تطبق بينهما ما الخ وقال أيضا في موضع آخر تفرض جملة من  
الحوادث متعاقبة من الطوفان وجملتها من الآن كاتاهما لا الى نهاية ثم تطبق  
الخ وبهمذا تعلم دفع ما قيل لو كان هناك سلسلتان كاملة وناقصة لما أنتج الدليل  
لاحتمال ان الطوفانية **ك** أكثر أفراد الكن لا تمكث في الزمان كمكث تلك  
(و) بعد الفرض المذكور الطريق في تمام الاستدلال على بطلان التسلسل  
أن (تطبق) أي تقابل بحسب فرض العقل اجمالا من جهة ما لا يزال (أول)  
فرد من مجموع (هذه) السلسلة الطوفانية (على أول) فرد من مجموع السلسلة  
(الأخرى) الآتية وما قررنا به الكلام هو ما يؤخذ من كلام السنوسي حيث  
قال والمطبق من الحوادث نظير ما فرضناه من زمن الطوفان الى الازل  
والمطبق عليه ما فرضناه من الآن الى الازل ولك ارجاع الإشارة الى الآتية  
والأخرى الى الطوفانية والأول أولى (وترسلهما) أي السلسلتين فأعلا

يباقيهما (هكذا) أي مثل ما فعلت في أولهما من التطبيق بجعل كل بارز  
 الآخر فتجعل الثاني في مقابلة الثاني والثالث في مقابلة الثالث وهلم جرا (إلى  
 الأزل) لا يخلو الأمر من أحد شيئين (أما إن يتساويا) أي السلسلتان بأن  
 يقع بارز كل واحد من هذه واحد من هذه والفرض زيادة أحدهما بمتناه  
 (فيلزم) حينئذ (مساواة الزائد للناقص) ضرورة أن الطوفانية بعض من  
 الآتية هذا خلف (أو) لا يتساويا بأن (يتفاوتا) أي تزيد أحدهما عند  
 التطبيق على الأخرى من الجهة التي فرضتها غير متناهيتين فيها (ف) تنقطع  
 الناقصة بالضرورة فتكون الناقصة متناهية لانقطاعها والزائدة لا تزيد عليها  
 الابعثاه ولا يقال من أين العلم بأن ما زادت به الآتية على الطوفانية متناه  
 لانه (ليس) التفاوت (الابقدر من الطوفان إلى الآن) وهو متناه (و) الزائد  
 على المتناهي بمتناه متناه بلا شبهة فاذن (التفاوت بالمتناهي يستلزم تناهيهما)  
 وانقطاعهما في الجهة التي فرضتها غير متناهيتين ومنقطعتين فيها وهو المطلوب  
 \* (تنبيه) \* هذا كله إذا فرض على سبيل التصاعد ولك أن تفرضه من علته كما  
 على سبيل التنازل كما في عبارة المواقف وشرحه ونصها أنا نفرض من معلول ما  
 بطريق التصاعد إلى غير النهاية بجملة ومما قبله بمتناه إلى غير النهاية بجملة أخرى  
 هذا إذا كان التسلسل في جانب العمل وإذا كان في جانب المعلولات فرضنا  
 من علته معينة بطريق التنازل إلى غير النهاية بجملة ومما بعده بمتناه إلى غير النهاية  
 بجملة أخرى فيحصل هناك جملتان غير متناهيتين أحدهما زائدة على الأخرى  
 بقدر متناه اه وفيه أن فرض هذا البرهان بطريق التنازل إلى غير النهاية  
 يقتضي انتهاء التناهي فيما لا يزال وليس كذلك أذهو خاص بما ضبطه وجود  
 وما يوجد فيما لا يزال لا يقف عند حد حتى يضبطه الوجود كما سيأتي تحقيقه  
 اللهم إلا أن يفرض بطريق التنازل فيما يوجد فيما لا يزال بالفعل لكن يعكس



عليه لفظ الى غير النهاية على ان ما يوجد بالفعل فيه يدعي التناهي من غير فرض  
فافهم (و) قد (يقال) اراد ان قبل الفلاسفة على الشق الاول وهو  
(المساواة المستحيلة) التي هي مساواة الزائد للناقص لان سلم تلك المساواة لانها  
(ان اريد بها) عند اهل السنة (التمثيل) أي تمثيل كل من السلسلتين (في  
القدر) أي الحكم (فهي) بهذا المعنى (فرع الانحصار) والضبط ولا شيء منهما  
بمتناه محصور يصح الحكم عليه بالمساواة المذكورة اذ لا تتصور المساواة  
والحكم بها الا في متناه محصور فن ابن العلم باستحالتها والحكم بها (وان  
اريد بها) عندهم (عدم تناهي كل) من السلسلتين أي انهما سريان في عدم  
التناهي (فاستحالتها) أي المساواة بهذا المعنى (هي) عين (الدعوى) التي  
ادعاهما الفلاسفة وهي تسلسل الممكنات الى ما لا نهاية (وجوابه) أي هذا  
القياس من قبل اهل السنة اختيار المعنى الاول وهو ان المراد بالمساواة هنا  
التمثيل في القدر (منع توقف التمثيل) أي تمثيل كل من السلسلتين (على  
الانحصار) أي لا يسلم هذا التوقف (بل) معنى تمثيلهما (هو كونهما بحيث  
لا يحتوي أحدهما) أي أحد مجموعي السلسلتين (على ما) أي قدر زائد (ليس  
في) المجموع (الاخر) بل يكون جميع ما اشتمل عليه ذلك اشتمل عليه هذا  
(وظاهر) ان المساواة بهذا المعنى مستحيلة ضرورة (انه) أي التمثيل بهذا  
المعنى الذي هو معناها (كذب في الفرض المذكور) في صدر الدليل من  
زيادة أحد المجموعين على الآخر بقدر متناه اذ كذب ما هو بمعنى الشيء  
يستلزم كذب ذلك الشيء أيضا ضرورة (فأحدهما) وهو مجموع السلسلة  
الآتية (لأحالة) في انه (محتو على أزيد) من الآخر لتحقيق زيادته عنه بقدر  
متناه وهو من الطوة ان الى الآن والشيء بدون زيادة لا يساوي نفسه معهما لما  
علمت أن المطبق هو عين المطبق عليه لكن بزيادة أفراد (فبالضرورة يفرغ)

المجموع (الآخر) انجرده عن الزيادة الذي هو مجموع السلسلة الطوفانية (قبله)  
أى الاحد المحتوى على أزيد (وهو متأخر) عن الآخر الذي لم يحتو عليه من  
الجهة التي فرض عدم تناهى السلسلتين فيها (بمقدار ما) أى الشئ الذى  
(زاده) الاحد المحتوى على أزيد أى مقدار من الطوفان الى الآن (المفروض  
تناهيه) والزائد على المتناهى بمتناه متناه (فتناهى) أى مجموع السلسلتين  
قطعا (وليس لهم) أى الفلاسفة (مخلص) أى حجة وطريق بخلصهم مما  
ألزمهم به أهل السنة من وجوب احدى نسبتين بين كل عشرين متغايرين  
بحيث اذا ثبتت احدهما ارتفعت الاخرى فلا محيص (عن ان يحتوى) أحد  
السلسلتين (على أزيد) في تفاوتنا (و) ان (لا يحتوى) على أزيد في تساويا  
(والا) نقل ليس لهم مخلص عن احدى النسبتين (ا) لزم ان يوجد عددان  
متغايران ليس بينهما مفاضلة ولا مساواة (ف) ارتفع النقيضان (وارتناعهما  
محال فأتى اليه وهو عدم التناهى محال فتبطل المطلوب (وليس لهم) أى  
للفلاسفة أيضا (أن) يتقصوا علينا ما ألزمناه لهم من التناهى (في قولوا ان  
التناهى انما يلزم في الطرف الذى فيه التفاوت وهو جهتنا) فيما لا يزال (لا)  
في الطرف الآخر وهو (جهة الازل) فلا يكون ذلك مبطلا لقول بعدم  
التناهى (ا) لأن ذلك مدفوع من قبل أهل السنة (بما علمته) أولا (من تقرير  
الكلام) عند الفرض (في مجموع الجملة) أى السلسلتين (من حيث  
كل مجموع مع) المجموع (الآخر) لامن حيث الافراد الموجودة في  
الخارج حتى يلزم ما قالوه فالمنظور له المجموع مع المجموع (في نسبة النظر) أى  
العقل بقطع النظر عن الافراد فان العقل يحكم بان المجموع المقتطع أقل من  
المجموع المقتطع منه بقدر الاقطاع وانه لا بد في كل عشرين من احدى  
النسبتين الزيادة واللا زيادة ولا ثالث فيلزم التناهى غاية انه يندر أن يحكم



بتناهي الافراد من أول الامر فيستدل على تناهيها بتناهي المجموع الذي  
استدل على تناهيه به مجزم العقل بل انه لا بد من الزيادة واللا زيادة وقد انتفت  
الثانية فتعينت الاولى وهذا تقرير للكلام (بما) أي وجهه (لا مخلص) للفلاسفة  
(منه و) هؤلاء (القوم) قد (أضلتم) عن العقائد الالهية البقيةنية (وساوس)  
شيطانية (تخيلية اذا جاءها المعيار) أي الميزان (الصحيح) أي الدليل  
المؤيد (لم يجدها) الا كسراب بقية يحسبها الظمان ماء حتى اذا جاء لم  
يجده (شيأ قالوا) اراد على الشق الثاني وهو التفاوت يريدون نقض  
برهان التطبيق بمراتب الاعداد والضمير ليس للفلاسفة لما صرح به اليوسى  
ويعلم أيضا من استقصاء عبارة تشرح المواقف الآتية عند الخلاف في شرط  
البرهان من سقوط النقض بالاعداد عندهم أيضا بما اشترطوه في هذا الدليل  
لكن ينجح النقض بتخلفه في بعض الموجودات وحاصل ذلك القيل لانه لم  
ما ادعيتم من استلزام التفاوت التناهي بل (التفاوت لا يستلزم التناهي  
والسند) أي الحجة في ذلك اننا نعرض جملتين من الاعداد هما (تضعيف)  
نحو (الواحد مرات غير متناهية مع تضعيف) أي وتضعيف نحو (الاثنين  
كذلك) الواحد في كونه مرات غير متناهية ثم نطبق احدهما على الاخرى بان  
نضع الاول من الزائدة بازاء الاول من الناقصة ونورد الكلام الخ مع أن هاتين  
الجملتين غير متناهيتين بالضرورة قلنا معاشر أهل العلم لم في دفع هذا القيل  
ما جاءهم هذا النقض الا من اطلاق ما قيدنا فانا (فرضا) الذي فرضناه في  
الدليل انما هو (تفاوت) مخصوص (بقدر متناه كذا) من الطوفان الى  
الآن الذي (سبق) قريبا وهذا يستلزم التناهي بل لا ريبه لا مطلق تفاوت  
حتى ينقض بمراتب الاعداد فانه وان تفاوت تضعيف الاثنين على تضعيف  
الواحد الا ان التفاوت ليس بقدر متناه فلا يستلزم التناهي وهذا الجواب

انما ينفع فيما هنا من التضعيفين لا فيما ذكره السعد من انه لو صح ما ذكره لزعم مثله  
 في الاعداد بان يطبق من الواحد الى ما لا يتناهى ومن الاثنين الى ما لا يتناهى  
 وتقريره كما مر حتى يلزم تناهى الاعداد وهو باطل اتفاقا اه نعم تنفع فيه  
 العلوة الآتية تأمل وشاهى انا ان لم نجري في الجواب عن النقص بما ذكرنا فنجري  
 في دفعه (على) ما في المواقف وشرحه وهو ان العلوات بل جميع ما يستدل  
 بالتطبيق على بطلان التسلسل فيه قد ضبطها وجودها ليس المذكور الذى هو  
 العلوات واخوانهم الامر اوهـ مما مضى حتى يكون انقطاعها في التطبيق  
 بانقطاع الوهم وذهابها فيه باعتبارها بخلاف مراتب الاعداد فانها اوهـ مية  
 محضة فلا يكون ذهبا في التطبيق الا باعتبار الوهم لكنه عاجز عن ملاحظة  
 تلك الامور الوهمية التى لا تتناهى فتقطع تلك الامور بانقطاع الوهم عن  
 تطبيقها فلا يلزم محذور وتحقيقه ان الاعداد لا تكون اوهمية محضة ليس فيها  
 جاتان في نفس الامر تطبقان فنختار انهما ما اى الجملتين المقروضتين في  
 الاعداد تنقطعان في التطبيق بانقطاع الوهم عن التطبيق لعجزه وليس يلزم من  
 انقطاعهما انقطاع ما لا يتناهى في نفس الامر حتى يكون محالا اذ ليس  
 الجملتان في نفس الامر فلا يتصور ان يكون انقطاعهما ما في نفس الامر  
 او نختار انهما لا يتقطعان ولا يلزم من ذلك تساويهما في نفس الامر لان هذا  
 التساوى فرع وجودهما في نفس الامر بخلاف ما له وجود في نفس الامر فانه  
 يلزم منه احد امرين إما انقطاعه فيكون ما لا يتناهى في الواقع متناهيا فيه  
 أو عدمه أى عدم انقطاعه في نفس الامر فيلزم تساوى الجملتين الزائدة  
 والناقصة وكلاهما محال لما عرفت اه فتلخص من هذا (ان هذا) التناهى  
 أو البرهان التطبيقى والاول أنسب بما قبل والثانى الموافق لما يأتى والمأخوذ  
 من عباراتهم (لا يلزم) التعبير بلا يلزم في بعض النظائر وبلا يجزى في



بعضها الآخر لم يظهر له فيه سر لا ثقب بفضل المحشى أعمدة عليه (في الأعداد)  
 أن أريد بها المعدودات فهي لا تخرج عن المقدمات والمعلومات الآتية  
 إلا بالاعتبار وإن أريد بها الألفاظ التي يعتد بها فهي من - ما وإن أريد بها  
 الكميات وهو الظاهر نفاها قوله بعد والافكل ما وجد بالفعل الخ لان الكمية  
 أمر اعتباري لا وجود لها إلا بالوجود العقلي لا النعني اللهم إلا أن يراد باعتبار  
 محلها نعم بهذا الاعتبار لا يخرج عما قبل ويعدن عن هذا الوجه بتوجهه على  
 تعلقات الصنفات الآتية على الأعداد أيضا وعلى أي وجه لا يلزم فيها (لأنه  
 قاصر على الموجودات) الخارجية والأعداد ليست كذلك لأنها أمور وهمية  
 خيالية لا وجود لها في نفس الأمر حتى يكون هناك جملتان نطبقان قال السعد  
 في شرح العقائد وهذا التطبيق إنما يكون فيما يدخل تحت الوجود دون ما هو  
 وهمي محض فإنه ينقطع بانقطاع الوهم فلا يرد النقص بمراتب الأعداد بأن  
 يطبق جملتان أحدهما من الواحد لا إلى نهاية والثانية من الاثنين لا إلى نهاية  
 ولا بمعلومات الله تعالى ومقدوراته فإن الأولى أكثر من الثانية مع لاتناهيها  
 انتهى (و) ما يقال إذا كانت الأعداد لا وجود لها فكيف حكموا بها  
 تناهيها كظيورها الآتي مدفوع إذ (قولهم الأعداد لانهاية لها) ليس  
 المراد منه أن مالا يتناهي يدخل في الوجود (إنما هو تخييل) ووهم محض  
 كتوهم فراغ فوق السماء أو تحت الأرض لانهاية له وذلك (لكونه لا تقف  
 على حد) لا يتصور فوقه آخر في المستقبل (والا) نحمل قولهم بلاتناهيها  
 على التخيل نظر الكون الخ بل على التحقيق نظر الماضي منها (ف) لا يصح  
 إذ (كل ما وجد) منها خارجا (بالفعل) قائم فيه البرهان (متناه) عقلا  
 قال اليوسى فان قيل التطبيق في أفراد الحركات الماضية مثلا إنما هو محض  
 وهم إذ ليس هناك جملتان حقيقة واعتبار الشيء بنفسه باطل وبالوجه الذي

جری الوهم هنا یجری فی الاعداد ونحوها أيضا والافس الفرق قلنا الفرق فی  
معنی التطبيق فانه حقيقة واحدة فی الجميع وانما الفرق فیما یستعمل فیہ  
فانه هنا افراد وجدت بخلاف افراد الاعداد ونحوها فانها لا وجود لها  
فتم تخصیص عدم لزومها بالاعداد (کما) انه (لا یلزم فی تعلقات الصفات)  
ولو حادث (لانها أمور اعتبارية) ذهنية (لا ثبوت لها فی الخارج والا)  
یکن لا ثبوت لها خارجا یلو کان لها ثبوت خارجي (لتسلسل) الامر كما یعلم  
بعد (وصرح به السعد فی غیره ووضعه من شرح المقاصد فیقال) فی بیان  
تسلسل الامور الاعتبارية لو کان لها ثبوت خارجي تخیرا وحصر (ا) قول  
(من قال لا اعتبار بثبوتها) أي جملة تبحث (سبق الكلام فیہ) فی عبارة  
الموجودات فی بحث الاستدلال علی حدوث العالم (ثبوتہ) أي الاعتبار  
(هذا) منحصرا فی امرین لا ثالث لهما (اما) أن یکون (بعض الذهن) لاعم  
الخارج ونحن لا نمنع منه (ف) عینئذ قد (وافقتنا) علی ما قلنا من ان الاعتبار  
ثبوتہ ذهني خالص عن شائبة الخارج (أو) ان (لا) یکون ثبوتہ ببعض  
الذهن بل مع الخارج ونحن لا نقول به (ف) عینئذ قد خالفنا ولزمك التسلسل  
لان ثبوتہ الخارجی أمر اعتباري أيضا (یحتاج لثبوت) خارجي (وهكذا)  
هذا الثبوت اعتباري يحتاج الی آخر الی ما لانهاية والتسلسل باطل فإدئی  
الیہ وهو ان لا اعتبار بثبوتها خارجيا باطل فإدئی الیه وهو جریان هذا البرهان  
المختص بالموجودات وانما وجه التناهي فی الاعتباریات باطل فثبت المطلوب  
وهو انه لا یجری فیها (کما) انه (لا یجری فی مقدورات المولی) سبحانه  
وتعالی أي متعلقات قدرته التي تعلقت بها تعلقات لوجيا لا تنجز یا حادثا (فان  
کل ما) تعلقت به كذلك و (وجد منها) بالفعل فهو (متناه) عتلاقا  
فیہ البرهان فلا حوادث لأولها (وانما عدم تناهيها) أي مقدورات



المولى (بمعنى عدم وقوعها عند حد) لا يتصور رفوقه آخر لا بمعنى ان مالا نهاية له يدخل في الوجود لانه محال فتبين ان القول فيها (نظير ما سبق) لك (في الاعداد) سواء بسواء لا فرق الا في اعتبارية ما وجد ثم اللهم الا ان يعتبر محلها على ما سبق وفي انسية الاسلوب أيضا اذا تأملت تعليلها وذلك أن كل ما وجد من المقدورات لا ينتج عدم جريان البرهان فيها بل ينتجه القصر على الموجودات المذكورة في جانب الاعداد ويدفع هذا برجوع التعليل هنا للتنظير المتبادر من الكاف المؤكد بتظير الخ بعد واما عدم جريان البرهان فيها فعملته القصر على الموجودات فساوى ما هنا ما سبق (وكذا) المذكور أي المقدورات بل والاعداد على ما سبق (معلوماته) أي متعلقات علمه تعالى الجائزة (الوجودية) أي التي تعلق بأنهم توجد متعلقات تجيز باقديما بناء على ما رجحه السنوسي والجماعة من انه ليس للعلم الا هذا الوجود في الماضي أو الحال أو المستقبل انما هو أطوار في المعلوم لا في العلم واصلو حيا قد يساء على ما ذهب اليه غيره فلا يجزى فيها البرهان لانه قاصر على الموجودات ومعنى عدم تناهيها انما لا تنتهي الى حد ليس فرقه آخر والا فكل ما وجد منها متناه اما معلوماته تعالى الوجودية الواجبة كذاته فلا يتأتى فيها مطلقا لانها اقدم واحد والمفروض سلسلتان وكل كالاته فعلى نزاع في شرط البرهان يأتي (وأما) معلوماته (العدمية) الجائزة وكذا المستحيلة بالاولى (فهي) (بمعزل) أي بعد (عن مورد) أي محل ورود هذا (الدليل من الموجودات) أي الذي هو الموجودات الممكنة أو مطلقا على ما يذكر (ف) بما تقر في الاعداد بل وفي نظائرها (اندفع قول الخيال ان الاعداد لانها لها حقيقة باعتبار علم الله تعالى فيجري فيها) هذا (البرهان) أي ولا ينتج التناهي أي فلا يسلم أن التطبيق ينتجه ولا يخفاه وجه اندفاع هذا القيل بما سبق ثم لا خلاف في قصر

هذا البرهان على الموجودات (نعم في عبد الحكيم وغيره خلاف) في جواب  
 (هل يكفي) فيه (مطلق الوجود) من غير تقييد بكونه على سبيل الاجتماع مع  
 الترتيب الطبيعي كالعلل والمعلولات أو الوضعي كالأبعاد وأولاه مع كانه نفس  
 الناطقة المنارقة أو على سبيل التعاقب كالحركات الفلكية (أولاً) فيه (من)  
 الأخير أي الوجود على سبيل (التعاقب) كما مثل و (منشؤه) أي هذا الخلاف  
 أي انه مبني على خلاف آخر في جواب (هل يكفي في التطبيق بالامتداد  
 الفرضي) كالحاصل في اعداد الحصى فينبني عليه انه يكفي مطلق وجود (أو  
 لا بد) فيه (من الامتداد الذاتي كالحاصل في الحبلين) فينبني عليه انه لا بد من  
 التعاقب ودرج صاحب المواقف وشرحه على الاول ولعلهم لم يعبا بالثاني  
 لتخلفه في بعض الموجودات كالفنوس الانسانية فيكون ناقضاً للدليل ونص  
 عبارتهم في ذلك مع ما للعكس هنا وذلك عقب ما نقلناه عنهم ما قريبا في الاعداد  
 وانما قلنا قد ضبطه وجود ولم نقل قد اجتمعت في الوجود ليتناول كل  
 ماله وجودا مامعاً سواء كان بينهما ترتيب أو لم يكن واما على سبيل التعاقب أي  
 بالاجتماع في الوجود فان ترتيبهما أي ترتيب هذين النوعين أعني المجتمعة في  
 الوجود والمتعاقبة فيه ليس بمجرد اعتبار الوهم كما في مراتب الاعداد لان  
 الآحاد فيهما قد اتصفت بالوجود في نفس الامر اما مجتمعة أو متعاقبة وقال  
 الحكماء انما يمنع التسلسل في أمور لها وجود بالفعل وترتيبها ماضياً واما  
 طبعاً ليس بقطر عن ذلك النقض وتلخيص ما ذكره أنه اذا كانت الآحاد  
 موجودة معاً بالفعل وكان بينهما ترتيب أيضاً فاذا جعل الأول من إحدى  
 الجملةين بازاء الأول من الجملة الأخرى كان الثاني بازاء الثاني قطعاً وهكذا فيتم  
 التطبيق بلا شبهة واذا لم تكن موجودة في الخارج معاً لم يتم لان وقوع آحاد  
 احدهما بازاء آحاد الأخرى ليس في الوجود الخارجى ان ليست مجتمعة بحسب



الخارج في زمان أصلا وليس في الوجود الذهن أيضا لاستتمالة وجودها  
منصلة في الذهن دفعة ومن المع- لوم أنه لا يتصور وقوع بعضها بإزاء بعض الا  
إذا كانت موجودة تنص- يلامعا ما في الخارج واما في الذهن وكذا لا يتم  
التطبيق إذا كانت الآحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتيب بوجهه اذ لا يلزم  
من كون الاول بإزاء الاول كون الثاني بإزاء الثاني والثالث بإزاء الثالث  
وهكذا الجواز أن تقع آحاد كثيرة من احدها بإزاء واحد من الاخرى اللهم  
اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره بإزاء كل واحد من الاخرى لكن  
العقل لا يقدّر على استحضار ما لانهاية له منصلة لادفعة ولا في زمان متناه حتى  
يظهر- رهنالك تطبيق و يظهر- والخلف بل ينقطع مع التطبيق بانقطاع الوهم  
واس- توضيح ما صورناه لك بتوهم التطبيق بين حبلين ممتدين على الاس- تواء  
وبين اعداد الحصى فانك في الاول اذا طبقت طرف أحد الحبلين على طرف  
الآخر كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من أحدهما بإزاء جزء من الثاني وليس  
الحال في اعداد الحصى كذلك بل لا بد لك في التطبيق من اعتبار تماثلها قالوا  
قد ظهر أنه لا بد من ه- ذين القيدين في تنعيم البرهان التطبيق في- لا نقص  
بالاعداد أصلا قال المصنف وأنت تعلم أن الدليل- يليني برهان التطبيق عام  
لقيامه وجر يانه في كل مضبوطه وجود كما قررناه لك وتخصيص المدلول ببعض  
ذلك المضبوط أعني المتيد بالاجتماع في الوجود مع الترتيب بوجه من الوجوه  
اع- تراف بالتخالف أي تخالف المدلول عن الدليل- ل في البعض الآخر أعني  
الحوادث المتعاقبة والامور المجتمعة بالترتيب وأنه يوجب بطلانه أي بطلان  
الدليل- ل لكونه منقوضا اه (و) ظاهرا أنه (على كل) من القولين  
(لا يأتى) جريانه (في قديم واحد) لانه مفروض في سلسلة متين وذلك  
منقود هنا وأما غير الواحد ككالاته تعالى فيلزم القول بتناهيها على القول

الاول اذهى موجوده وان لم تكن متعاقبة لكن لا نترك ذلك المتناهي قال  
 تعالى ولا يحيطون به علما وفي الحديث لا احصى ثناء عليك (و) أما  
 (ما سبق) عند الكلام على دخول الشيخ عبد السلام على قول أبيه فواجب  
 له الوجود الخ نقلا (عن) أبي مهيدي عيسى (السكاني) وارتضاه (من ان  
 كالات الواجب) تعالى (الوجودية لانهاية لها حقيقة) أي لا باعتبار  
 عقوانا والتعلقات او غير ذلك فهو يعلمها تفصيلا و يعلم أنها لانهاية لها  
 والتناهي بين التفصيل واللانهاية في الحادث فهو (مبنى) أي ما سبق عنه  
 (على) القول (الاخير فيما يظهر) اذ هو لا بد فيه من التعاقب ولا تعاقب في  
 صفاته تعالى فلا يجري فيها بخلافه على الاول (فليحظر) البناء على هذا  
 القول مع ان عدم تناهيهما مرضى السكاني الذي هو من محقق السنيين (نعم)  
 يقال انها ليست مبنية على قول مع لاتناهيها وفاقا للسكاني لانها ليست  
 سلسلتين وهذا الدليل قد (أفاد السعد في شرح المقاصد أنه لا ينتج استحالة  
 سلسلة واحدة) لانهاية لها (الابان ينتزع منها) أي السلسلة الواحدة  
 (سلسلتان) وذلك (كان يؤخذ فرد) منها (ويترك فرد وهكذا لما  
 لا أول) أي نهاية (له ويجعل المأخوذ) من الافراد (سلسلة والمترك)  
 منها (أخرى) فيحصل هنالك سلسلتان تطبقان كما علمت (فتأمل) هذا فانه  
 لا يفيد سوى تساويهما فلا يصح أن يقال كما سبق اما ان يتساويا أو يتفاوتا الخ  
 الآن يلاحظ زيادة احدهما بفرد مثلا بقي انك علمت مما سبق أنه ليس هنالك  
 سلسلتان تطبقان وانما اعتبر الشئ بنفسه بنقص حوادث فليكن ما هنا  
 طريقا آخر في الدليل والله أعلم الدليل (الثالث) من أدلة بطلان التسلسل  
 تقريره (أن العلية والمعلول ليست متلازمان) أي متضايفان تضائفا حقيقيا  
 بمعنى أنه لا يتحقق فرد من هذه الاوبانائه فرد من هذه لاتضايفهما مشهور لانه



لا يلزم التكافؤ فيه كعله لهام لولات كثيرة لكن في هذا المثال وان لم يحصل  
التكافؤ في العلة والمعلول فقد حصل في العلية والمعلولية لان بازاء كل معلولية  
فيه عليية وذلك ( كالأبوة والبنوة ) ومعنى تلزمهم - ما أنه ( بحيث لا يتحقق  
افراد من هذه الاو ) الحال أنه ( قد يتحقق بقدرها افراد من هذه الاثرى )  
أى تعلم أنه ( متى تحققت عشر أبوات ) مثلا ( فلا بد من تحقق عشر بنوات )  
أيضا ( معها ) وقد يقال قد تحققت الأبوة بدون البنوة في آدم عليه الصلاة  
والسلام وبالعكس الابن الاخير ( و ) يجاب بانه ( ان كان الابن الاخير يوصف  
بالبنوة لا ) ( بالأبوة فالجد الأعلى ) يكون ملتبسا ( بعكسه ) فيوصف  
بالأبوة لا بالبنوة ( ف ) حينئذ فرد البنوة وفرد الأبوة ( قد تكافأ ) ترجع  
الضمير فردهما الصادق ولا يصح رجوعه للابن والجد لان سياق الكلام ليس  
لهما على أن المتضاييف فيهما مشهور ولا حقيقى يلزم فيه التكافؤ كأب له أبناء  
كثيرة ولا يصح أيضا رجوعه لنفس الأبوة والبنوة وان كان المعنى عليه وهو  
المأخوذ من شرح المواقف كالذى قبله حيث قال صارقا المتن عن ظاهره وأما  
الاستثنائية وهى بطلان التالى فلان العلة والمعلول أى العلية والمعلولية  
متضايقان تضاييفا حقيقيا ومن لوازمهما التكافؤ فى الوجود أى اذا وجد  
أحد المتضايفين الحقيقيين وجد الآخر قطعا فلا بد أن يوجد بازاء كل واحد  
من أحدهما واحد من الآخر فيكونان متساويين فى العدد ضرورة وانما لم  
يجب فى المتضايفين المشهورين كأب واحد له أبناء كثيرة لكن بازاء كل بنوة  
أبوة اه لان القياس تكافؤا ثابته التأييد ولا يقال ان الأبوة والبنوة تأنيدهما  
مجازى فيجوز حذف التاء حينئذ لان محل ذلك فى غير ضميره فيجوز نظر العينان  
لا العينان نظرا و لك ان ترجع أيضا الضمير هنا للأبوة والبنوة لانهم - ما فى معنى  
المتضايفين فصيح التذكير وما سبق ويأتى من كل تظير فاحمله على ما يناسب

والخطب يسير (وعلى تقدير سلسلة العال المؤثرة) التي الكلام فيها (غير متناهية) مدخول الواو يلزم وهذا متعلقه مرتبطة معه باقول الكلام متمين له أى ان العلية والمعلولية متلازمان متكافئان كالابوة والبنوة و (يلزم) حينئذ على تقدير الخ (تخالف هذا) التكافؤ (المجمع عليه عند العقلاء) اجماعا مستند للعقل بمعنى أنه قاض بالتكافؤ في كل متضايقين حقيقيين للزوم سبق العلة وتأخر المعلول كما يأتي في برهانه فعسى بهذا يندفع ما قيل ان تلازم العلية والمعلولية بمعنى أنها متى وجدت وجدت وبالعكس وهو متحقق في الاخير ووجوب التكافؤ أمر زائد لا يسلم الا جماع عليه واما التكافؤ في الابوة والبنوة فاتفق وما قيل ان العلة قد تنشأ عنها معلولات فلا تكافؤ فهو ساقط بما سبق (و) بيان (ذلك) أنه لو تسلسلت العليات الى غير النهاية لزاد عدد المعلولية على عدد العلية (ان) الفرد (الاخير يوصف بالمعلولية دون العلية) فيكون كل ما هو علة في هذه السلسلة معلولا من غير عكس ولا يقال من أين العلم بالتناهي حتى يوصف فردا بالخيرية وبالمعلولية دون العلية (اذا فرض حال آخريته من جهتنا فيما لا يزال) لافي الازل وهي معلومة التناهي قطعاً ثبت أنه اخير معلول لا غير (وكل واحد مما قبله) من الافراد (فيه علية) من حيث تأثيره (ومعلولية) من حيث أثريته فهو علة ومعلول (باعتبارين) واذا علمت هذا (فاما ان ينتهي) ما قبله (الى فرد) ملتبس (بعكس) الفرد (الاخير فيكون علة غير معلول نظير ما) أى الوجه الذي (سبق) لا تقريبا (في مثال الابوات والنبوات حتى) أى (يحصل التكافؤ) هنا ايضا أى تساوى عدد العلية والمعلولية كما هو حقهما (ف) حينئذ (تنقطع السلسلة) وهو المطلوب (والا) ينتهي الى فرد بعكس الاخير الخ (لزم ان المعلولية من حيث هي) معلولية لا بقيد كونها فردا أخيرا (وجد من) افراد (ها فرد



ليس بإزائه) أى مقابله (فرد من) افراد (العلية) فأنفق التكافؤ  
وهو باطل فما أدى اليه وهو عدم انقطاعها باطل أيضا (قال المحقق السعد)  
التمتازانى (فى شرح المقاصد) يجوز (لأنه ان تقرره) أى هذا البرهان  
(أيضا) طريق (القطع والتطبيق) كما قررته بهذا الطريق وذلك (بان)  
تفرض المعلولات سلسلة والعليات أخرى و (تطبق مبدأ سلسلة المعلولات  
وهى) مبدأها (من) الفرد (الآخر) على مبدأ سلسلة العليات وهى  
(لا محالة) مبدأها (مما) أى الفرد الذى (قبل الأخير) ضرورة ان  
الأخير معلول فقط فاقبله علة وان كان معلولا أيضا بالاعتبار السابق لكن  
المفروض انتزاع العليات سلسلة على حدة والمعلولات كذلك فلا شك فى زيادة  
سلسلة المعلولات على سلسلة العليات بالفرد الأخير المعلول المحض وقياس  
ما مر عن السنوى وان كان لا مانع مما هنا أن يقال بان تطبيق سلسلة العليات  
على سلسلة المعلولات بمقابلة فرد من هذه بفرد من هذه أخذ من جهةتنا  
مرسلا الى الأزل (فان تساويا) أى مجموع السلسلتين (بحيث يكون كل  
فرد من هذه) أى سلسلة المعلولات (إزائه فرد من هذه) أى سلسلة  
العليات (وهكذا) الى ما لانهاية له فى الأزل (لزم مساواة الزائد) الذى  
هو سلسلة المعلولات (للتناقض) الذى هو سلسلة العليات (والا) تتساويا  
(لزم عدم التلازم بينهما) فتخلف التكافؤ المجمع عليه (وكلاهما) أى  
مساواة الزائد للتناقض وعدم التلازم (محال) فما أدى اليهما وهو عدم التناهي  
محال أيضا فثبت المطلوب لأنه اذا اتفقت المساواة بسبب نقص فرد من العليات  
والتفاوت بسبب وجوب التكافؤ ثبت عدمهما وهما التكافؤ والمؤدى  
للتناهي والله أعلم الدليل (الرابع) من أدلة بطلان التسلسل الا حد عشر  
تقريره (أنما) وقع من الافراد (بين) المعلول المعين (الأخير وكل فرد من)

افراد (السلسلة) أى سلسلة العلل التى فرضت غير متناهية (متناه ضرورية  
 حصره بخاصرين) هـ ما هذا الاخير وذلك الفرد ويستحيل أن مالا يتناهى  
 يحيط به أمران (فوجب تنهى السلسلة) كلها أيضا (فانها ان تزيد على  
 مجموع ذلك) أى الواقع بين الاخير وفرد ما من السلسلة (الا المبدأ) الذى  
 اعتبر أخيرا (والغاية) التى فى جانب العلل فان ما عدا هـ ما واقع بينهما وهو  
 متناه ولا يزيد الكل الا بهـ ما فليكن متناهى أيضا قال فى شرح المواقف وليس  
 ما ذكره أى العضد من قبيل أن يقال ان ما بين ا و ب أقل من ذراع  
 وما بين ب و ح أقل أيضا وما بين ح و ز كذلك فيكون ما بين ا و  
 ز أقل من ذراع فانه ظاهر الفساد بل هو من قبيل ما بين ا و ب أقل من  
 ذراع وما بين ا و ح أقل أيضا وما بين ا و ز كذلك فاذا أخذ ز  
 مع الواقع بينهما وبين ا لم يزد على ما هو أقل من ذراع الابدقطة ز وهـ ذا  
 حكم صحيح اهـ وهذا كما قال مبنى على دخول المبدأ والاقال لم يزد على ما هو  
 أقل من ذراع الابدقطة ا و ز كما صنع هنا بلى ان الغاية لم تعلم فلم يتم هذا  
 البرهان وأجيب بأنه قد دسى كما عترف بذلك من احتج به قال فى شرح  
 المواقف وذلك لان العلل لو كانت متناهية لظهر ظهورا تاما ان ما عدا واحدة  
 تامنها واقع بينهما وبين المعلول الاخير وأما اذا فرضت غير متناهية كما فيما نحن  
 بصدد فليس يظهر هذا المعنى فيه اذ لا يتصور هناك واحدة من العلل  
 الا قبلها اذ لا أخرى فكيف يتصور الا انحصار لكن صاحب القوة الحدسية  
 يعلم ان هناك واحدة من العلل وان لم تتعين عنده ولم يكن العقل ان يشير اليها  
 اشارة على اليقين وان تلك الواحدة مع المعلول الاخير محيطة بما عداها اهـ  
 ولا يخفى ان الحدس لا يلزم به الحصر فلم يتم الحصر تأمل (واقصر العضد)  
 رحمه الله (فى) متن (المواقف على بيان هذه) الادلة (الاربعة) وعنون



عنها كصاحب المقاصد فيها وفي الثلاث الآتية بالوجوه (في مبحث ابطال  
 التسلسل) وهو المقصد الثامن من المرصد الخامس من الموقف الثاني منها  
 وقيد ببيان لان العضد ذكر أيضا فيها وجهها خامسا أحال بيانه على مبحث  
 الالهيات ونص عبارته مع الشارح الوجه الخامس اناسيين في الالهيات  
 انتهاء الكل أي جميع الممكنات الموجودة الى الواجب لذاته وعنده تنقطع  
 السلسلة لاستحالة أن يكون الواجب لذاته معلولا لغيره فهو طرف للسلسلة  
 وهذا الوجه يختص بالتسلسل في العلل دون المعلولات وانما يتم اذا  
 أثبتنا الواجب الوجود بطريق لا يحتاج فيه الى ابطال التسلسل لان بطلان  
 التسلسل بهذا الوجه موقوف على ثبوت الواجب فلما ثبت الواجب بطلان  
 التسلسل كان كل منهما موقوفا على الآخر والله أعلم (وزاد السعد)  
 رحمه الله تعالى (في شرح المقاصد) على الوجوه الاربعة التي بينها في المواقف  
 (في هذا المبحث) أي مبحث بطلان التسلسل وهو المبحث السادس المعقود  
 لاستحالاته كالدور من المنهج الخامس من الفصل الثالث من المقصد الثاني  
 دليل لا يطل التسلسل أيضا (خامسا) بحسب العدة هنا وان كان هناك وجهها  
 رابعا (وهو) أي تقريره (ان من القواعد) المقررة عندهم (وجوب  
 سبق العلة) على المعلول فيعزل المعلول المحض ثم يطبق بين سلسلتي العلل  
 والمعلولات بعد جعل كل من الآحاد متعديا باعتبار وصفه العلية والمعلولية  
 (ف) حينئذ (لا بد) في تحقق ذلك السابق (من) زيادة (فرداها) أي العلة  
 فيكون علة (ليس معلولا) كما ان الفرد المعزول معلول ليس علة وما بينهما  
 علة ومعلول باعتبارين فتنتهي السلسلة (والا) يكن لا بد لها الخ (كانت  
 العلة والمعلول سيين) أي مستويين (في) الوجود على (التماقب) من غير  
 سبق لأحد من العلة ليعني أن كل علة وجدت قارنها معلولا فردين منهما

مصطعبين بعد فردين كذلك وهكذا وهو باطل فان قيل هذا لا يظهر الا اذا  
كان السبق زمانيا وهم يقولون ان سبق العلة ذاتي قلنا لا فرق فان العلة  
لا تعقل الا قبل المعلول كالشمس قبل ضوءها او حركة الاصبع قبل حركة الخاتم  
فلا بد ان هناك معنى يصح ترتيب المعلول على العلة كما سبق تحقيقه عن شرح  
المواقف والمقاصد فارجع اليه والله أعلم (و) زاد في شرح المقاصد أيضا دليلا  
(سادسا) بحسب العدة هنا وان كان وجهها خامسا هناك يطل التسلسل  
أيضا (وهو ان السلسلة) المذكورة عدد فهي لا تخلو (اما ان تنقسم  
بمتساويين) بأن تكون قطعتين افرادهما سواء (أولا) تنقسم بهما بأن  
تكون قطعتين تزيد افراد احدهما فردا ولا ثالث لهما يجوز العقل فاذا انتفى  
أحدهما ثبت الآخر فلا بد من انقسامها بأحدهما (والا) تنقسم به لزم  
وجود ثالث لهما وهو مفقود (ارفع النقيضان) هنا الانقسام بمتساويين  
واللانقسام بهما وهو محال (فتكون) السلسلة (اما زوجا) ان كانت  
منقسمة بمتساويين (أو فردا) ان لم تكن كذلك (وكل منهما) أي الزوج  
والفرد (متناه) بلارية (ضرورة حصره) أي كل (بين حصرين) أي  
ما قبله وما بعده ومن المحال ان ما لا يتناهى يكون بين أمرين محيطين به واذا  
أردت بيان ذلك الحصر (فان كل زوج أقل) عددا (من الفرد) حال كونه  
(بعده) أي الزوج بواحد (وأكثر منه) أي الفرد حال كونه (قبله) أي  
الزوج (بواحد) وذلك (كالاربعة) فانها زوج مرتبتها (بعد) مرتبة  
(الثلاثة) التي هي فرد قبلها وذلك أكثر من هذه بواحد (و) مرتبتها (قبل  
الخمس) التي هي فرد أيضا بعدها وهي أقل منها بواحد كذلك وهذا حكم  
الزوج مع الفرد (وكذا الفرد مع الزوج) بالافرق فان كل فرد أقل من الزوج  
بعده وأكثر منه قبله بواحد وذلك (كالثلاثة بين الاثنين والاربعة) فانها فرد



بعد الاثنين أكثر منها وقبل الأربعة أقل منها فثبت انتهاء السلسلة وعلى هذا  
يمكن الاستدلال أيضا بأن السلسلة عدد وكل عدد محصور لانه هو مساوى  
نصف مجموع حاشيته فالاربعة عدد حاشيته الثلاثة والخمسة ومجموعهما  
ثمانية الأربعة نصفها والله أعلم (و) زاد السعد في الشرح المذكور أيضا  
دليلا مبطل للتسلسل (سابعاً) في عدنا وهناك أيضا (وهو أن السلسلة  
محتوية على آحاد وألوف) فلا يخلو إما أن تكون عدة آحادها مساوية لعدة  
جملها إذا جعلت ألوفاً وأكثر أو أقل (فإن كانت عدة آحادها مساوية لعدة  
جملها إذا قسمت ألوفاً لم مساواة الآحاد للآلوف) وهو ظاهر الاستحالة (وان  
تفاوتا) أى عدد الآحاد والالوف استحالة أيضاً أن يكون المتفاوت الالوف  
فتعين أنها أقل من الآحاد فينشأ تشتمل الآحاد كما في المقاصد على  
جمله بقدر عدة الآلوف وأخرى بقدر الزائد والاولى أن كانت من الجانب  
المتناهي حقيقة أو فرضاً وقعت الثانية من الجانب الغير المتناهي فتناهي عدة  
الالوف ضرورة وجوده مقطوع يكون مبدأ الزائد فينشأ تنهاى السلسلة  
لتألفها من جملة متناهية الأعداد والآحاد وإن كانت من الجانب الآخر  
الغير المتناهي وقعت الثانية من الجانب المتناهي ما بين الطرفين ومبدأ عدة  
الالوف فتكون متناهية وهى فضل آحاد السلسلة على عدة الالوف (ف) اذن  
التفاوت (بقدر متناه إذا ليس إلا بقدر) تسعمائة وتسعة وتسعين وهو  
(ما يزيد الألف) أى جنسه (على) جنس (الواحد والمتفاوت بالمتناهي متناه)  
بلا شبهة فتناهى السلسلة قال فى المقاصد ويرد عليه وعلى بعض ما سبق منع  
لزوم التساوى والتفاوت فى غير المتناهي ومنع لزوم انقطاع الأقل فيه اه على  
انه ان أريد بالتساوى مجرد وقوع جزء من هذه بارزاء جزء من هذه فلا نسلم  
استحالة بهذا المعنى ويمكن الجواب بعدم ارادة هذا المعنى وان المنظورة

المجموع لا الافراد كما سبق نظيره والله أعلم (وبقيت أدلة أخرى) غير هذه  
 السبعة (تعلم من كلامهم) أي القوم مفرقة (ويفيدها) مجموعة (شرح  
 الكبرى) للإمام السنوسي (و) حاشية سيدي حسن (اليوسي) عليه (وشرح  
 المقاصد) للمحقق السعد التفتازاني (أيضا) كما أفادها الأولان وأفادها  
 السبعة المتقدمة (لكن) يفيدها الجميع (في بحث حدوث الاجسام) لافي  
 بحث بطلان التسلسل كالسابقة فانها أفاد جميعا فيه شرح المقاصد وأربعة  
 منها شرح المواقف وهذه الأدلة الأخرى (منها) أي بعضها المأخوذة من  
 (وهو) الدليل (الثامن) من أدلة بطلان التسلسل بالنسبة للعدد السابق  
 والافه ورابع في شرح الكبرى واليوسي (ان كل فرد) من افراد السلسلة  
 (يحكم بأنه فرغ) أي انقضى (قبله) فرد (غيره) منها إذ فراغ ما لانهاية  
 له قبل كل فرد ثابت لاشك فيه عندهم (ف) حينئذ لا يخلو (اما) يختار (ان  
 تسمر سلسلة الاحكام) بالفراغ هكذا الى ما لانهاية (فتكون) سلسلتها  
 (أزلية) أي ليست مسبوقه (وهي مسبوقه) قطعا (بسلسلة) الافراد  
 (المحكوم عليها) الفراغ (وجودها قبل) أي قبل ذلك الحكم ضرورة ان  
 وجوده فرع وجود المحكوم عليه وما من محكوم عليه الا وقبله آخر فيكون  
 هنا أزليا ان سلسلة الحكم وسلسلة المحكوم عليه (فيلزم) حينئذ (سبق  
 الازلي) أي سلسلة المحكوم عليه (الازلي) أي سلسلة الحكم (وهو) محال  
 لان ما عية الازلية عدم المسبوقية وتأخر سلسلة الحكم عن تلك يقتضي  
 مسبوقيتها بما فتكون أزلية لا أزلية وذلك (تناقض اذا المتأخر ليس أزليا)  
 ضرورة انه مسبوق (أو) يختار أن (تنتهي) سلسلة الاحكام (الفرد) من  
 أفراد السلسلة الأخرى (لا يحكم) عليه (بأنه فرغ قبله غيره) فيكون سلسلة  
 الحكم أول وهو باطل قال السنوسي في شرح الكبرى لانه يلزم عليه ان يوجد



عدم متناه في نفسه لكن زدنا عليه واحدا فصار الجميع غير متناه وبطلان هذا  
 اللازم ظاهر لان زيادة الواحد على عدد ما زيادة شئ متناه والقرض ان المزيد  
 عليه متناه أيضا فيكون مجموعهم - ما متناهيا ضرورة فالحكم بأن المجموع غير  
 متناه وانح البطلان اه (فتنقطع السلسلة لكن هذا) البرهان (انما يتم  
 اذا لم من سبق الفرد) أي افراد المحكوم عليه (للفرد) أي افراد الحكم  
 (سبق المجموع) أي جملة الاولى (للمجموع) أي جملة الثانية ولا يلزم ذلك  
 الا لو تناهت لكون فرد من المحكوم عليه لا يتقدمه شئ من الاحكام (فتدبر)  
 المقام فان هذا اللزوم قد لا يسلم كما عرفت (وحاول البيهقي) رحمه الله في  
 الجواب (الالتفات) أي النظر (للجنس) أي جنس الحكم والمحكوم عليه  
 (المتحقق في الفرد) أي فردهما حيث قال في حاشية شرح الكبرى فيكون هنا  
 قسمان أزليان وهما جنس الحكم وجنس المحكوم عليه و يلزم سبق الثاني  
 على الاول لكن سبق الازلي على الازلي محال فأتى الى محال وانما افرض  
 الكلام في الجنس اذ هما الازليان عند الخصم وأما الاشخاص فحادثة غير  
 أزلية وفاقا اه ثم ان لم نجبر في المناقشة على انه انما يتم اذا لم الخ فلنجبر (على  
 ان التحقيق ان الحكم بل وصحته) هذا اشارة لقول السنوسي أول الدلائل بدل  
 ما هنا وهو يحكم بأنه فرغ الخ أن يصح في كل حادث ثبوت حكم بقراغ ما لانهاية  
 له قبله لا الى أول في الاحكام اه أي ان افراد الحكم الذي هو اثبات فراغ  
 ما لانهاية له بل وصحتها (أمورا اعتبارية لا ثبوت اه في الخارج) زائدة على  
 سلسلة المحكوم عليه حتى يكون هناك سلسلة أخرى مسبوقة وحاول البيهقي  
 الجواب بما لم يظهر ثم قال وعلى الكلام مع ذلك ثلاثة أسئلة وهو أن يقال  
 لا نسلم أن ذلك أمر ثبوتي وانما هو اعتباري لا نسلم ان سبق الافراد على  
 الافراد يستلزم سبق الجنس على الجنس وانما ذلك لو تناهت لكون كل فرد من

المحكوم عليه لا يتقدمه شيء من الاحكام سلفا ولا نسلم ان سبق المحكوم عليه  
 على الحكم سبق زمني وانما هو ذاتي والسبق الذاتي لا ينافي القدم فهذه ثلاثة  
 أسئلة وقد علمت ان الاولين يندفعان وان الثالث قوى تأمل نعم ضعف دلائل  
 من أدلة حوادث لا أول لها بل وبطلانه لا يضرنا شيئا لأنها طرق كثيرة واحد  
 منها يكفي في المطلوب وقد تقدمت قواطع في استحالة حوادث لا أول لها اه  
 ويأتى معنى هذا للمعشى آخر البراهين الدلائل (التاسع) من الأدلة الاحد  
 عشر (لزوم اجتماع الوجود) أى وجود الافراد في الجملة (والعدم) أزلا  
 (ضرورة ان كل فرد) من أفراد السلسلة (مسبوق بعدمه الازلى) وبيان  
 التلازم كما بين السنوسى ان تقول كل واحد منها مسبوق بعدم لا أول له وتلك  
 العدمات كلها الكونها لترتيب قيمها مجتمعة في الازل أى مشتركة في الاتصاف  
 بالازلية دفعة واحدة (وقدم) جنس (السلسلة يستدعى وجود الافراد)  
 أى أفرادها (في الجملة) اذ الجنس لا يعقل وجوده الا في فرد من افراده  
 فيلزم أن يكون ذلك الفرد الجائز موجودا (أزلا) لكن عدمه السابق عليه  
 أيضا أزلى لان عدم كل جائز أزلى مقدم عليه (فقد) اجتمع في الازل وجود ذلك  
 الموجود وعدمه وهو محال ضرورة والسابق مع المسبوق العدم مع الوجود  
 والمتناقضان الحدوث والازلية فان قالوا ان العدم قبل جميعها الزم ان لها أولا  
 وهم يقولون لا أول لها اهـ ذاك خاف وتهافت وفي اليوسى فلو فرضنا حركات  
 حادثة فعدم كل واحدة سابق عليها أزلى اذ الحوادث هو الذى لا وجود له في  
 الازل فيكون عدمه أزليا وتلك العدمات كلها أزلية اما أن تكون متقارنة في  
 الازل أو متقدمة بعضها على بعض فيه أو متأخر كلها عن الازل والقسمة حاصرة  
 باطل تقدم بعضها على بعض في الازل اذ لا ترتيب فيه كما يناقض بل وباطل  
 متأخرها جميعا عن الازل والالم تكن أزلية وكان وجود الحركة هو الازلى هذا



خلف فتعينت المقارنة وهو المطلوب اهـ (تدبر) هـ فقد وقع فيه كلام للسعد  
 ناقشه اليوسى فانظره والله أعلم الدليل (العاشر) من الاحد عشر (لزوم فراغ)  
 أى انقضاء (مالانهاية له) عدد اقبل ما وجد منها الآن (وهو) أى فراغ  
 مالانهاية له (باطل) لأن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه فليس له لا أول لها  
 باطل أيضا (وربما اعترض) هذا (بأن الفراغ) أى فراغ مالانهاية له (فيمالا  
 يزال) أى من طرفنا (وعدم النهاية من طرف الآخر) وهذا الاعتراض ذكره في  
 شرح المقاصد قال ومنها أى من الأدلة انها لو كانت الحركة الماضية غير متناهية  
 لامتنع انقضاؤها لان ما لا يتناهى لا ينقضى ضرورة واللازم باطل لان حصول  
 اليوم الذى نحن فيه موقوف على انقضاء ما قبله ورد بالمنع فان غير المتناهى انما  
 يستحيل انقضاؤه من الجانب الغير المتناهى اهـ (لكن يؤخذ من تقرير  
 السنوسى) هذا البرهان (فى شرح الكبرى) عند الكلام على ابطال حوادث  
 لا أول لها (دفع ذلك) أى الاعتراض المأخوذ من اعتراض حيث قال يلزم  
 على وجود حوادث لا أول لها أن يكون دخل فى الوجود وفرغ من حركات  
 الافلاك ونحوها على الترتيب واحد بعد واحد عددا لانهاية له والجمع بين  
 الفراغ وعدم النهاية جمع بين متناقضين فيكون محالاً على الضرورة ويلزم  
 عليه أن يكون وجودنا ووجود سائر الحوادث الآن محالاً لتوقفه على المحال  
 وهو فراغ مالانهاية له اهـ (وحاصله) أى الدفع المأخوذ من تقرير السنوسى  
 (ان معنى حوادث لانهاية لها انه) أى انشأن أو المعنى (دخل فى الوجود  
 حوادث) لانهاية لها (فقد حصرها الوجود) أى دخلت فيه (وفرغ منها)  
 الاسهل فى موافقة كلام السنوسى السابق وفرغت حال كونها (متعينة)  
 للفراغ (ما) أى أى وقت (وجدت) اذ فراغ مالانهاية له قبل كل فرد ثابت  
 لاشك فيه عندهم (فكيف) تفرغو (تكون لانهاية لها هذا تناقض

وتهافت) ليس من تنمة كلام السنوسي هنا بل ذكره في مقام غير هذا سبق  
 ولنوضح كلامه بكلام قرر عنه على شرح الكبرى انه اذا كان ما وجد الآن  
 متوقفا على فراغ ما قبله وهكذا الى ما لا نهاية يلزم انه لا يوجد الا اذا فرغ جميع  
 ما قبله وهو جميع السلسلة وفراغ ما لا نهاية له محال أى من جهة المبدأ  
 فاتحدت الجهة للفراغ وعدم النهاية ولا يصح الايراد الا لوعلق الفراغ بفرد  
 فقط مع انه علق بفراغ الجميع وهم يسمون ذلك اه (وهذا) الكلام الذى  
 علمته في الدفع (له ارتباط) أى نوع مناسبة وتعلق ظاهر (بقول علماء المعقول  
 كل ما وجد في الخارج) من الماهيات (لابد أن يكون مشخصا) متميزا  
 (بميزاته) ويسمى ماهية مخلوطة وبشرط شئ حيث أخذت مع قدر زائد عليها  
 ووجودها في الخارج مما لا مزية فيه فان وجود الاشخاص في الخارج بين  
 لاسترة فيه وهى عبارة عن الماهية الكلية والتشخيص فالماهية المخلوطة  
 موجودة قطعا وتماهى في شرح المواقف فانظره (ولذلك) أى يكون كل ما وجد  
 الخ (منعوا) أى أحال العلماء (وجود الكلى فيه) أى الخارج عن الذهن  
 الا فى ضمن فرد من أفرادها لانه حينئذ ماهية مجردة وبشرط لا شئ وهو لا توجد  
 فى الخارج والا للحقها الوجود الخارجى والتعريف فلم تكن مجردة عن جميع  
 اللواحق الدليل (الحادى عشر) منها (وعليه يقتصر) فى الادلة المبطله  
 للتسلسل ولانزيدوان كان هناك أدلة أخرى تعلم من كلامهم كما قدمناه لك عن  
 المواقف وشرحها لانهم أقطع من غير هاء الى ان قاطعها يكفى فى رد الخصم  
 تقريره (انه) أى الشأن (حيث كان كل فرد) من الافراد (حادثا) وفاقا  
 لتسايمهم ان جميع الافراد حادثه (كان مجموع) أى جملة ما فى (السلسلة  
 حادثا) أيضا (قطعا ضرورية) انه لا وجود لكل الابد وجود (أجزائه) التى  
 يتركب منها (ولا وجود للجنس الابد) وجود (افراده) المندرجة تحته وهذا



توسيع في الدائرة والافالمجموع كل متألف من أجزاء على الاتحاد لا كلي فانهت  
 المسئلة قال اليوسى ولا يصح اهم القول بانك كالك الجهة أى الحدوث  
 باعتبار الاشخاص والازلية باعتبار الجنس لان كونها حوادث يقتضى اللأفراد  
 منها فى الازل وكونها الأول لها بحسب الجنس يقتضى ان هناك فرداً أو افراداً  
 فى الازل اذ فى ذلك يتحقق الجنس وهذا تناقض اهـ و يعزى للمعشى الاشارة  
 لما ذكر من الادلة بقوله

تأثير طبق عدة محصورة \* سبق انقسام الالف حكم العدم  
 فراغ مجموع بيان حسن \* فى روضة طارت عقول الامم  
 هذا وقد أورد الملمدة على ما منعناه سؤالا (والزمونا التسلسل) حيث قالوا  
 ما ألزمونا من استحالة التسلسل فى الماضى يلزمكم مثله (فى المستقبل كنعميم  
 الجنان قلنا) اهم فى دفعه (هذا) الذى ألزمونا به فى المستقبل (يرجع  
 لعدم وقوف مقدمات القادر المطلق عند حد) وهو جائز لا استحالة فيه لعدم  
 تعلق قدرته تعالى وارادته بكل ممكن على انه ليس من حقيقة الحادث أن  
 يكون له آخر ومن حقيقة انه أن يكون له أول (و) أما (ما قلتم به) فهو  
 (يرجع لوجود الممكن أزلا) فيكون أزايا لكان عدمه السابق عليه أزلى أيضا  
 فاجتمع فى الازل مع الوجود (وهو محال بالطبع لا تعلق به القدرة) ولا بعد  
 نقصا فيها لانها لا تعلق بالمستحيل تقر به سيف قاطع لا يؤثر فى حجر فلا بعد  
 نقصا فيه لان هذا ليس وظيفته (قال السنوسى فى شرح الكبرى والمثال  
 الفارق) بين كلامنا وكلامهم الذى ضربه أعيننا بين لا خفاء فيه فمثال كلامنا  
 شخص (ما نزم قال لشخص) آخر لا (أعطيك درهما) فى زمن ما الاول (كلامنا  
 أنفقته أعطيك بعد ذلك) درهما (آخر) فانه (لا ضرر فى ذلك) الالتزام  
 ولا يتخلف حيث صدر من لا يخاف وعده ولا يمنعه مانع فكذلك انعميم الجنان

(ومثال كلامهم أن يقول) ذلك الملتزم للآخر (لا أعطيك درهما الا اذا كنت أعطيتك قبله) درهما (آخر) الى ما لانهاية (وهذا) الالتزام (غير ممكن) لتوقفه على فراغ ما لانهاية له فكذا تسلسل الممكنات لما لا أول ولذا ذكر هذا المثال بلفظ المحقق السنوسي رضى الله عنه لتزيل عن لفظه هنا ادماجه ونختم تبركاته ما اشتمت اليه الحاجة قال وقد ضرب أئمتنا لما ادعوه من حوادث لا أول لها ولما ادعيناه من حوادث لا آخر لها مثالين يستبين بهما أمر الاستحالة فيما ادعوه وأمر الجواز فيما ادعيناه فقلوا الاول يلتزم قال لا أعطى فلانا في اليوم القلاني درهما حتى أعطيه درهما قبله وهكذا الى أول فن المعلوم ضرورة ان اعطاء الدرهم الموعود به في اليوم القلاني محال لتوقفه على محال وهو فراغ ما لانهاية له بالاعطاء شيئا بعد شيء ولا ريب ان ما ادعوه من حوادث لا أول لها مطابق لهذا المثال فان اعطاء الفاعل للفعل مثلا الحركة في زمانها هذا وفي غيره من الازمان الماضية متوقف على اعطائه قبله من الحركات شيئا بعد شيء مما لانهاية له فالحركة للفعل في الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به في الزمان المخصوص والحركة التي لا تنتهي قبلها نظير الدرهم قبل ذلك الدرهم فيكون وجود الحركة للفعل في هذا الزمان مستحيلا كما استحبال وجود الدرهم الموعود به في الزمان المعين المشخص وكذا يلزم أن يكون وجودنا في هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مثلا مستحيلا لتوقفنا على وجود آباء قبلها لانهاية لها ولا خبر في فضيحتهم كالعيان ومثال ما ادعيناه نحن في نعيم الجنة ما لو قال الملتزم لا أعطى فلانا درهما الا وأعطيه درهما بعده وهكذا الى آخره فهذا لا ريب لعاقل في جوازه اذ حاصله التزام الملتزم عدم قطع العطاء بعد ابتدائه فان كان ممن لا يعرض لمثل له خلاف في وعده ولا موت لذاته ولا عجز يمنع نفوذ قدرته وادته فاننا نقطع بوقوع ذلك منه أبدا ونؤمن به وليس ذلك الا لله



مولانا جل وعلا فلهذا المثال لا تخفى مطابقة ما ادعيناه من نعيم الجنة  
 للمؤمنين ولما ندعيه من عذاب جهنم للفلاسفة القائلين بقدم العالم وأضرابهم  
 من الطبائعين وسائر الكافرين فنبأه سبحانه أن يجعلنا في الدنيا والآخرة  
 من حزبه المنجحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون آمين يا رب العالمين اه  
 وقد آن أن شكر هذه النعم والاعتذار مما طغى به القلم وانما يلتمس العذر من  
 أهل المروءة والنهي ومن هم بلا ريب لانصافهم نعم المنتهى وصلى الله  
 على سيدنا محمد الفاتح الخاتم وعلى آله وأصحابه ما تليت الخواتم  
 (قال المؤلف رحمه الله) \* وقد وافق تمام تبيين هذا

الشرح النافع ان شاء الله تعالى عشاء ليلة السبت

المباركة لسبع مضين من شهر شعبان الذي هو

من شهر ر سنة ١٢٦٤ ألف ومائتين

وأربعة وستين من هجرة

سيد المرسلين

تم تم

(يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامة بيولاقي مصر القاهرة

الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء

واجبه الكفائي والعيني)

تم طبع هذه الدرة اليتيمة والحلة المبهفة الرخيمة المسماة (نهاية القصد  
والتوسل لفهم قولة الدور والتسلسل) من حاشية خاتمة المحققين وإمام  
المدققين والمنفقين العلم الشهير مولانا وأستاذنا وسيدنا الشيخ محمد الأمير  
الكبير على شرح سيدى عبدالسلام اللقاني لمنظومة والده المسماة جوهرة  
التوحيد وبإلهام من بضعة غيداء خضرت تيس بين عشاقها فاستأببتهم ليلا  
وشغفتهم بفرط جمالها وداها حبا بنت فكر الشهم الذى لا يقدر قدره  
فضلا ونسجته بنان الصنع الذى لا يدرك مداه نبلا أديب زمانه ونابعة آتاه  
حداية العلماء الأزهريين الأقدمين وزينة محررى الوقائع المصرية السابقين  
ذى الفضل الشهير العميم مولانا وأستاذنا الشيخ أحمد عبدالرحيم سقى الله  
رأه صيب الرحمة وأسكنه بحبوحة دار النعيم والنعمة على ذمة الشاب  
الشهم القطن الطين التحرير الأديب النقف اللقن الشيخ عبدالرحيم  
ابن أخى الأستاذ المؤلف رحمه الله وأفاض عليه شآبيب رحمة ورضاه  
\* فى ظل الحضرة الحسديوية وعهد الطلعة الداورية حضرة من أحميا  
البرية فضله وأقام أود الرعية عدله عزيز الديار المصرية وحامى حمى  
حوزتها النبالية ولى نعمتنا على التحقيق أفندينا محمد باشا توفيق أدام الله  
دولته وأيد سطوته ووصلته وكان هذا الطبع الجميل والشكل الجميل



بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاقي مصر المعزية في أواسط شوال من عام  
 ثلاث بعد ثلثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على  
 أكمل وصف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه  
 ومحبيه وحزبه كلما ذكره الذاكرون  
 وغفل عن ذكره  
 الغافلون  
 آمين

